وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:تجارة دولية

التخصص:مالية وتجارة دولية

التحليل الاقتصادي لتنافسية الصادرات الزراعية

دراسة حالة بعض المحاصيل الزراعية بمنطقة وادي سوف

خلال الموسم:2017/2016

تحت إشراف الدكتور:

لطفي مخزومي

إعداد الطلبة:

علي تريـــــــكي

عبد الجبار بـــــها

محمد لمين خلايفة

لجنة المناقشة

بالي حمزة	**دكتور**	**رئيسا**
لطفي مخزومي	**دكتور**	**مشرفا ومقررا**
علي العبسي	**دكتور**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2018/2017

وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:تجارة دولية

التخصص:مالية وتجارة دولية

التحليل الاقتصادي لتنافسية الصادرات الزراعية

دراسة حالة بعض المحاصيل الزراعية بمنطقة وادي سوف

خلال الموسم:2017/2016

تحت إشراف الدكتور:

لطفي مخزومي

إعداد الطلبة:

علي تريكي

عبد الجبار بها

محمد لمين خلايفة

لجنة المناقشة

بالي حمزة	**دكتور**	**رئيسا**
لطفي مخزومي	**دكتور**	**مشرفا و مقررا**
علي العبسي	**دكتور**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل إلى:

من علمني اصبر والأدب ومواجهة الصعاب .....أبي (رحمه الله)

إلى من كانت السند والدعم الحقيقي وتحملت الصعاب لأصل إلى ما أنا عليه

أمي (رحمها الله)

إلى إخوتي كل واحد باسمه

إلى زوجتي التي كانت ومازالت سندا في اليسر والعسر، وإلى أولادي :

عبد الجبار، رجاء، عمار.

إلى أستاذي الدكتور لطفي مخزومي جزاه الله عنا كل الخير

إلى كل الأصدقاء من قريب أو بعيد وكل من ساعدنا ولو بكلمة اهدي لهم هذا

العمل

علي تريكي

الإهداء

إلى الذي منحني كل ما املك ولم يأخذ جهدا في تقديم الدعم لي ماديا ومعنويا نفسيا حتى كنت نبتتا استوي على سوقه بإذن الله وكنت الزرع الذي يعجب الزراع في نباته.

سر نجاحي ونور دربي ودربي ....**والدي الغالي**

إلى نبع المحبة الحنان والوفاء وأغلى وما املك

إلى من اشتاق إلى رؤيتها دوما... **والدتي الحبيبة**

إلى من احن واشتاق إليهم دائما

إلى منهم عزوتي وسندي في الحياة...إخوتي

إلي من كانوا لي أوفياء...أصدقائي جميعا بخصوص صديقي وآخي...

علي تريكي

إلي من ساندني في هذا العمل ولو بكلمة

عبد الجبار بها

الإهداء

إلى أمي و أبي الذين سهرا على تربيتي و بفضلهما وصلت إلى هذه المرحلة

والغاليين على قلبي أمد الله في عمرهما و رزقني برهما

إلى كل أفراد عائلتي وجميع أقاربي

إلى كل من مد لي يد العون سواء من قريب أو بعيد و ساعدني على إتمام هذا

العمل المتواضع و على رأسهم المشرف :الدكتور لطفي مخزومي و أشكره

جزيل الشكر

إلى كل مدرس أفنى عمره من أجل أن ينير الطريق أمام الأجيال

إلى كل طالب علم يسعى جاهدا في تحصيل العلم النافع

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

خلايفة محمد لمين

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل على هذا النحو؛ إن إنجاز هذا العمل كان ثمرة لمجهودات معتبرة بمساعدة الآخرين، لهذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور لطفي مخزومي الذي كثيرا ما تحمل عناء الإشراف بالتوجيه والنصيحة، شكري موصول إليه على الثقة التي منحنا إياها، على صبره وعلى النصح والتشجيع المعنوي الذي طالما قابلنا به .كما أسجل شكري وعرفاني إلى كل من قدم لنا يد المساعدة، من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل، كما لا ننسى كل من شجعنا ولو بكلمة طيبة، كما اشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة بحثنا هذا.

علي، عبد الجبار، محمد لمين

الملخص

مصفوفة تحليل السياسة الزراعية هي طريقة حديثة لتحليل السياسات، تكمن أهميتها في قدرتها على فحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق السلع، وهذا ما يساعد على قياس كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها وفحص آثارها في المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الكلي.تبنى مصفوفة تحليل السياسة الزراعية على الميزانية المزرعية التي أساسها العائدات والتكاليف.وموارد محلية وتقسم التكاليف إلى نوعين مدخلات الإنتاج القابلة للاتجار وقد أُجري هذا التحليل في هذا البحث على نوعين من زراعات محصول البطاطا و الفول السوداني بمنطقة وادي سوف وكان من أهم نتائج هذا البحث أن معامل تكلفة المورد المحلي لإنتاج البطاطا يساوي 0.16 وللفول السوداني 0.12، ونظراً لأن قيمته أقل من واحد فهذا يعني أن تكلفة العامل المحلي أقل من الربح الاجتماعي وهذا يقود إلى أنا منطقة وادي سوفتتمتع بالميزة النسبية للمحصولين ، ومن هنا وهو ما يمكننا من التركيز على هذا النوع من الزراعة.

كذلك تبين أن معامل الحماية الاسمية للمحرجات 0.91 للبطاطا، 0.81 للفول السوداني ونظراً لأن قيمته أقل من واحد فهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية؛ ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع، أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كانت تجارة السلعة حرة.

وأخيراً بلغت قيمة معامل الحماية الفعال، 0.85 للبطاطا و 0.65 للفول السوداني ونظراً لأن قيمة هذا المعيار أقل من واحد، فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج السياسة الزراعية لهذا المحصول يشير إلى آثار حوافز سلبية .

Abstract:

The agricultural policy analysis matrix is a modern method of policy analysis, whose importance lies in its ability to examine the effective impact of government intervention policies at all stages of the flow of This helps measure the efficiency of these policies in achieving their ‹goods objectives and examining their effects on producers, consumers and Local ‹macroeconomics. Agricultural production based on revenues and costs resources are divided into two types of tradable production inputs This analysis was conducted in two types of potato and peanut crop cultivation in the OUED SUOF area, This research shows that the cost factor of the local supplier for the production of potatoes is 0.16 and 0.12 Sudanese peanuts. Since its value is less than one, this means that the cost of the local worker is less than the social This leads to the OUED SUOF Valley area. On this type of agriculture ‹profit It is also shown that the coefficient of nominal protection of the 0.91 potato bars is 0.81 for peanuts. Since its value is less than one, it means that the special prices of outputs are lower than the border prices. This explains the existence of taxes on goods.

Finally, the effective protection coefficient, 0.85 for potatoes and 0.65 for peanuts, and since the value of this standard is less than one, the overall effect of the agricultural policy results of this crop indicates the effects of negative incentives.

فهرس المحتويات

البـــــيـــــــان	رقم الصفحة
الإهداء	III - I
شكر وتقدير	IV
ملخص	V -VI
فهرس المحتويات	VII-VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الرموز و الإختصارات	XII
المقدمة	أ – هـ
الفصل الأول:مدخل نظري لمفهوم التنافسية	
تمهيد	8
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنافسية الزراعية	9
المطلب الأول : مفهوم التنافسية وأهميتها	9
أولا:تعريف التنافسية حسب المدارس	9
ثانيا:تعريف التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكمي	10
ثالثا:تعريف التنافسية على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية	11
رابعا:أهمية التنافسية	12
المطلب الثاني : أنواع التنافسية وأسس تطويرها	12
أولا:أنواع التنافسية	12
ثانيا:أسس تطوير القدرة التنافسية	13
ثالثا:مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط	14
المطلب الثالث : الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية	15
أولا: نظرية الميزة المطلقة (ادم سميث)	15
ثانيا: الميزة النسبية (دافيد ريكاردو)	16
ثالثا: الميزة التنافسية (مايكل بورتر	16
المبحث الثاني : ماهية الصادرات الزراعية	18
المطلب الأول : مفهوم المنتجات الزراعية وخصائصها	18
أولا:مفهوم المنتجات الزراعية	18

ثانيا: خصائص المنتج الزراعي	19
المطلب الثاني : مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر	20
المطلب الثالث : أسباب تخلف القطاع الزراعي	22
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	25
المطلب الأول : الرسائل والأطروحات	25
المطلب الثاني : تقارير و دوريات	28
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	32
خاتمة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمحصولي البطاطا والفول السوداني بمنطقة وادي سوف للموسم:2017/2016 باستخدام مصفوفة تحليل السياسات	
تمهيد	39
المبحث الأول:ماهية مصفوفة تحليل السياسات PAM	40
المطلب الأول:مفهوم مصفوفة تحليل السياسات	40
المطلب الثاني:بناء مصفوفة تحليل السياسات	41
المطلب الثالث:مؤشرات (معاملات) مصفوفة تحليل السياسات	43
المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لتنافسية محصول البطاطا	47
المطلب الأول:تحليل البيانات العامة لمحصول البطاطا	47
المطلب الثاني: المعاملات الفنية لمحصول البطاطا	49
المطلب الثالث: مخرجات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا بمنطقة سُوف	54
المبحث الثالث: تحليلية الاقتصادي لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو)	57
المطلب الأول:تحليل البيانات العامة لمحصول الفول السوداني (الكاوكاو)	57
المطلب الثاني:المعاملات الفنية لمحصول الفول السوداني (الكاوكاو)	59
المطلب الثالث: مخرجات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني بمنطقة سُوف	64
خاتمة	68
قائمة المراجع	72
الملاحق	76

الرقم	البيان	رقم الصفحة
01	يوضح النموذج العام لمصفوفة تحليل السياسات:	41
02	تعديل الأسعار العالمية للمحاصيل المختارة إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة	43
03	عمر المزارع	47
04	المهنة الرئيسية للمزارع	48
05	المستوى التعليمي للمزارع	48
06	عدد أفراد الأسرة	48
07	عدد سنوات العمل في الزراع	48
08	المعاملات الفنية لمحصول البطاطا	49
09	تعديل الأسعار العالمية للمحاصيل المختارة إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة	51
10	تكاليف عناصر الإنتاج والعائد بالأسعار الخاصة لمحصول البطاطا للموسم:2017/2016	52
11	تكاليف عناصر الإنتاج والعائد بالأسعار الاجتماعية لمحصول البطاطا للموسم	53
12	مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا بمنطقة وادي سُوف للموسم 2017/2016	55
13	مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا للموسم	55
14	عمر المزارع	57
15	المهنة الرئيسية للمزارع	57
16	المستوى التعليمي للمزارع	58
17	عدد أفراد الأسرة	58
18	عدد سنوات العمل في الزراعة	58
19	المعاملات الفنية لمحصول الفول السوداني	59
20	تعديل الأسعار العالمية للمحاصيل المختارة إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة لموسم 2017/2016	60
21	تكاليف عناصر الإنتاج والعائد للأسعار الخاصة لمحصول الفول السوداني (2017/2016)	61
22	تكاليف عناصر الإنتاج والعائد بالأسعار الاجتماعية لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو)للموسم:2016–2017	62
23	مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف للموسم 2017/2016	64
24	مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) للموسم:2016–2017	65

فهرس الأشكال

الرقم	البيان	رقم الصفحة
01	شكل رقم:**01** المزايا النسبية والمزايا التنافسية	17
02	شكل رقم:**02** ترتيب العمليات في حساب مصفوفة تحليل السياسات	42

الرمز	البيان	رقم الصفحة
01	**ملحق 1** : استبيان خاص بمحصول الفول السوداني	76
02	**ملحق 2** :استبيان خاص بمحصول البطاطا	80

الرمز	البيان
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية
IMD	المعهد الدولي للتنمية والإدارة للتنافسية
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ISO	المواصفات الدولية للجودة
PAM	ماهية مصفوفة تحليل السياسات
TPC	تكاليف الفقد في الوزن أثناء التصنيع (التجميد) أو أثناء النقل والتسويق
TCFM	تكاليف النقل من المزرعة إلى السوق
IC	تكاليف التأمين
TCBM	تكاليف النقل من الحدود إلى السوق؛
HCP	تكاليف التحميل والمناولة
ER	سعر الصرف التوازني
$\mathbf{BP_{(cif)}}$	السعر الحدودي للاستيراد
FIPP	سعر المساواة للاسترداد

مقدمة

مقدمة:

تسعى الدول منذ أزل التاريخ أن تكون السباقة في كل الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية بمعنى أن تحاول الدفع بميزاتها المختلفة الطبيعية والمكتسبة، لتحقق من خلالها قيما، وقد خضعت الدول للتخصص، والتبادل بمرور الزمن، ألا أنه من الصعب لأي دولة أن يغطي إنتاجها كافة حاجاتها.

بالإضافة إلى هذه التطورات الحاصلة في العالم اليوم، حيث أصبحت الدول أكثر قربا و تواصلا وانفتاحا من أي وقت مضى، وقد بدت أهمية التجارة الدولية كمنبر رائد في تطوير المجتمعات و زيادة رفاهيتها، ويظهر ذلك جليا من خلال تطور قيمة التجارة العالمية، و قد تضاعفت مرات عدة في الوقت الحالي، و بالتالي نحن بصدد تبادل دولي ضخم و متطور، أساسه الإمكانات و القدرات و التميز في إنتاج السلع، حيث كل دولة تسعى لتعظيم منفعتها من خلال إمكاناتها المحدودة، وحاجاتها الاقتصادية فهي تحاول أن تجمع كل تلك الطاقات، و الإمكانات، والقدرات لتشكل ميزة تنافسية لسلعة في مؤسسة لتحقق أعظم ربح، ليكون قطاعا بميزة تنافسية، و بربح معين لتحصل الدولة في النهاية على وظائف لأفرادها، و الرفاه الاقتصادي لمجتمعها، و الجزائر تسعى دائما للاندماج في محيطها الإقليمي و الدولي بفعل انضمامها للكثير من المنظمات العالمية، الأمر الذي يحتم عليها تدعيم وتفعيل إمكانات وقدرات مؤسساتها من أجل الوصول إلى الميزة التنافسية، لقطاعاتها المختلفة، والقطاع الزراعي أهم جزء في منظومة الإنتاج الوطني، بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية، والجغرافية، والتاريخية) إذ تعتبر الجزائر زراعية عبر التاريخ، ومن هنا يمكن القول بأن قطاع المحاصيل الزراعية يشكل تميزا وقدرة في الاقتصاد الوطني، والعالمي.

كما أخذ مفهوم التنافسية في الاقتصاد المعاصر يلعب دوراً هاماً في بلورة التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في عالم يزداد انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به، فالدول تتنافس فيما بينها في اكتساب أسواق لمنتجاتها في العالم، كما تسعى في الوقت ذاته إلى أن توفر لمنتجاتها القدرة على مواجهة نفاذ المنتجات الأجنبية إلى أسواقها المحلية، كما تسعى إلى التنافس في توفير البيئة المناسبة لها، وما يتوقع أن تحمله هذه الاستثمارات من فرص لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل، وتتنافس الشركات في البلد أيضاً فيما بينها ومع الشركات الأجنبية على التميز وعلى اكتساب المزيد من الحصص في الأسواق المحلية والخارجية، بما تقدمه للمستهلك من سلع تتناسب مع تطلعاته بالمواصفات العالمية وبالأسعار التنافسية التي تؤدي إلى تزايد الإنتاجية والابتكارات في المنتجات.

مما سبق نجد أن الاهتمام بالتنافسية ضروري من أجل الارتقاء إلى مستوى أفضل على المستوى العالمي للدول وبالتالي فإن الاهتمام بتنافسية أي منتج وبخاصة الذي يتمتع بأهمية خاصة، سيؤثر بشكل أو بآخر في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي .

انطلاقا من ذلك سندرس في بحثنا هذا واقع المنتجات الزراعية، وإمكانية اكتسابها قدرة تنافسية على الساحة الدولية.

إشكالية الدراسة:هل تتميز المحاصيل الزراعية بمنطقة وادي سوف بالميزة النسبية؟ وما مدى تنافسيتها التصديرية ؟ والتي من خلالها نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي الأدوات المستخدمة لقياس الميزة النسبية؟
- ✓ هل يتميز محصول البطاطا بالميزة النسبية والقدرة التنافسية ؟
- ✓ هل يوجد ميزة نسبية وتنافسية لمحصول الفول السوداني؟
- ✓ ماهي الفرص المتاحة لمحصولي البطاطا والفول السوداني بمنطقة وادي سوف للتصدير؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من البحث عن القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية لمنطقة وادي سوف ، تتجلى الفروض الأساسية فيما يلي:

الفرضية الأولى: هناك العديد من أدوات المستخدمة لقياس الميزة النسبية و القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية ، ومنها مصفوفة تحليل السياسات.

الفرضية الثانية: يمتاز محصول البطاطا بالميزة النسبية والقدرة التنافسية .

الفرضية الثالثة: لا يمتاز محصول الفول السوداني بالميزة النسبية والقدرة التنافسية.

الفرضية الرابعة: توجد فرص تصديرية بالنسبة لمحصول البطاطا،أما الفول السوداني فلا توجد فرص تصديرية.

أسباب ذاتية لاختيار الموضوع:

- وجود فضاء واسع ومنتجات متنوعة تتمتع بها منطقة وادي سوف؛
- السكن بالمنطقة والمعرفة المسبقة لها؛
- محاولة إبراز مكانة المنطقة الزراعية ووزنها الوطني؛
- إبراز أهمية القطاع الزراعي ضمن الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في تنويع الصادرات؛
- إبراز أهمية منتج البطاطا والفول السوداني بمنطقة وادي سوف كمنتجين يمكن للدولة الجزائرية أن تستفيد من وفرة الإنتاج والجودة من اجل الدخول إلى الأسواق الدولية خاصة في ظل انفتاح السوق العالمي؛
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التطورات والتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

أهداف البحث :

إن الهدف الرئيسي هو القياس الكمي للمزايا النسبية والتنافسية لمحصول البطاطا والفول السوداني حيث يتفرع هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية :

- توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثر مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمي؛
- دراسة واقع وتنافسية المنتجات الزراعية لمنطقة وادي سوف من خلال التعرف على القاعدة التي تبنى عليها هذه المنتجات ووضعها في الأسواق الدولية؛
- معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المنتجات الزراعية لمنطقة وادي سوف وذلك من أجل تلافي الضعف والتأكيد على نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية؛
- دراسة اثر زيادة تنافسية المنتجات الزراعية لمنطقة وادي سوف على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر؛
- التعرف على الملامح الأساسية لقطاع الزراعة في ولاية وادي سوف حيث مكنت في الاقتصاد ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا من حيث أهم التغيرات الأساسية التي طرأت عليه؛
- قياس ومناقشة نتائج مؤشرات الحماية والمزايا النسبية والتنافسية للمنتجين موضوع الدراسة؛

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية خاصة كونه يبحث في مفهوم التنافسية الذي يعتبر مفهوماً جديداً نسبياً في الفكر والأدبيات الاقتصادية ، و الذي لم تتبلور الرؤية حول إيجاد تعريف محدد له بشكل واضح ، حيث تعددت حوله الآراء والمفاهيم، وأصبح محط أنظار مختلف الاقتصاديات العالمية وأخذ يشكل حيزاً من اهتمامها لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية، كما تأتي أهمية البحث أيضاً من كونه يسلط الضوء على الواقع الحالي للمنتجات الزراعية والمتمثلة في البطاطا و الفول السوداني لمنطقة وادي سوف ، و بالتالي فإن الاهتمام بزياد القدرة التنافسية لهذه المنتجات سيعزز من مكانتها في الأسواق الدولية، وسيقلل من الآثار الناجمة عن تحرير التجارة وانفتاح الأسواق التي أصبحت ذات تنافسية عالية بنتيجة دخول الدول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والإقليمية و الثنائية.

محددات الدراسة:

ستكون منطقة وادي سوف الواقعة في الشمال الشرقي للصحراء الجزائرية، والتي تبعد عن عاصمة البلاد بـ :630 كلم ولها حدود من الجهة الشرقية مع الجمهورية التونسية، ومن الغرب كل من ولايات بسكرة و ورقلة،ومن الشمال ولايات تبسه و خنشلة و بسكرة،ومن الجنوب ولاية ورقلة، هي المحدد الجغرافي لهذه الدراسة.

- أما الإطار الزماني فسوف تقتصر الدراسة على الموسم الفلاحي: 2016-2017

المنهج المتبع: لقد تم إتباع المنهج الوصفي ، التحليلي ، بالاعتماد على العديد من المراجع كالكتب والمذكرات وإضافة إلى المجلات والتقارير ومختلف الإحصائيات كقواعد رئيسية من أجل وضع مختلف السياسات التي تخص القطاع الزراعي مع تصنيف المعلومات والبيانات المتحصل عليها و تحليلها و التعليق عليها بغية الوصول إلى نتيجة محددة عن مدى تنافسية المنتجات الزراعية لمنطقة وادي سوف والمتمثلة في ،البطاطا و الفول السوداني.

صعوبات البحث:

- ندرة المراجع المتخصصة في التنافسية الزراعية على المستوى الوطني؛
- صعوبة الحصول على المعلومة من طرف الفلاحين ميدانيا؛
- النقص في الدراسات الميدانية المركزة على التنافسية كأساس لموضوع الدراسة؛
- انعدام بعض المعطيات وتضارب بعضها أحيانا مما يجعلنا نتعامل معها بحذر أو نلغيها.

تقسيمات البحث: ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: مدخل نظري لمفهوم التنافسية بحيث أحتوى المبحث الأول على الإطار ألمفاهيمي للتنافسية الزراعية الفرق بين المنافسة والتنافسية، بينما ضم المبحث الثاني ماهية الصادرات الزراعية ، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى جميع الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها.

الفصل الثاني: لقد احتوى هذا الفصل على تنافسية الصادرات الزراعية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات، فقد خصص المبحث الأول للتعريف بمصفوفة تحليل السياسات الزراعية والية العمل بها والمبحث الثاني للتحليل الاقتصادي لمحصول البطاطا، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه الى التحليل الاقتصادي لمحصول الفول السوداني،بحيث كان هذا الفصل بمثابة الجانب التطبيقي للمذكرة.

الفصل الأول

أدبيات حول التنافسية والصادرات الزراعية

تمهيد:

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوم معقدا ومتعدد الجوانب،ويتداخل مع العديد من المفاهيم الأخر ومنها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والعولمة وغيرها ونتيجة لتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية،فقد ازداد الاهتمام بتنافسية ليس على مستوى المؤسسات فحسب، بل أصبحت حاجتا ملحة لدول بوصفها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي.

إن تحديد مفهوم التنافسية هو في غاية الأهمية كونه يساعد في تحديد جوانبها وكيفية قياسها وبناء مؤشراتها ويختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان الحديث عنها على المستوى الاقتصاد الجزئي آم على الاقتصاد الكلي كما قامت عدة جهات ومنظمات إقليمية ودولية وعدد من المعاهد المتخصصة بتعريف التنافسية وتبيان مفهومها وماهيتها،حيث قامت ببناء مؤشرات لقياس التنافسية في اقتصاد ما ومقارنتها مع الاقتصاديات الأخرى ، و استخدمت نتائج هذه المؤشرات في صياغة تقرير دورية حوله التنافسية الدولية.

المبحث الأول:الإطار ألمفاهيمي للتنافسية الزراعية

إن الدول التي تريد البقاء والريادة في محيط يتميز بالتحولات وشدة المنافسة، يطلب منها أن تمتلك قدرات معينة تؤهلها لتحقيق ذلك، كما أن الحكم على التنافسية، يتم من خلال تحليل مكوناتها وتقييمها من خلال مؤشرات متعددة، ومقارنتها بمنافسيها.

لذلك سنحاول التطرق إلى مفهوم التنافسية، و أهم الركائز التى تقوم عليها.

المطلب الأول : مفهوم التنافسية وأهميتها

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إضافة إلى ديناميكية مفهوم التنافسية والتغير المستمر. ففي بداية السبعينيات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، أما حالياً فإن التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل. ولابد من الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية، فإنه يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين قي تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين، وذلك كما يلي:

أولا:تعريف التنافسية حسب المدارس

1. **مدرسة رجال الإدارة:** ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتمادا على الابتكار في الإنتاج بدلا من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي.[1]

2. **مدرسة الاقتصاديين:** وتركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادرا وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهية من على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال، و الاستثمار في الدول ذات العمالة متدنية الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة كبيرة في اليد العاملة.[2]

وتدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة، ومنها:[3]

- **مستوى التحميل:** من مستوى المنشأة إلى مستوى القطاع ثم إلى مستوى الدولة.
- **الشمول:** وهي تحقيق الأهداف بفعالية وبأقل التكاليف، وهي الاختيار الصحيح للغايات.

---

[1] عيسى محمد الغزالي، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، 2003 ،ص. 3

[2] عمار بشناف، "الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها"، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000 ،ص. 61

[3] أبو قحف عبد السلام، التنافسية و تغير قواعد اللعبة، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997،ص 26

– **النسبية:** وهي تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات، سواء أكانت بين أكثر من دولة أم ضمن الدولة ذاتها على امتداد فترة زمنية محددة.[1]

وتعرف التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى الاقتصاد الكمي، حيث يمكن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى الوطني، كما أن العلاقة بينهما علاقة تكاملية، حيث أن أحدهما يؤدي إلى الآخر، بالإضافة إلى ذلك، قامت عدة منظمات إقليمية ودولية بتقديم تعريف للتنافسية

ثانيا: تعريف التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكمي:

1. تعريف التنافسية على مستوى المنشأة [2]:

إن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة هو قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين ، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، ويستطيع المشتري شرائها من جميع أنحاء العالم، مما يحقق نجاحاً مستمرا للشركات على مستوى الصعيد العالمي والصعيد المحلي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة.

2. تعريف التنافسية على مستوى القطاع:

تعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة ومنظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين ، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منه.[3]

3. تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

يختلف تعريف التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد، فيما إذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية ، وذلك كما يلي:[4]

3–1. الدول المتقدمة: إن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.

---

[1] نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية، مصر، 1998، ص 37

2 المرصد الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 ،"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة ،2008 ،ص:24.

[3] المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2009 ، "المعهد العربي للتخطيط، 2009

[4] العلوم الاقتصادية والقانونية– قنوع، نزار – تنافسية الاقتصاد السوري و الدور الحكومي الحاضن له– مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة المجلد 30 – العدد /1 /عام 2008، ص 5

أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية ، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.

3-2.الدول النامية: إن التنافسية لدى الدول النامية تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من من المزايا التنافسية ، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

ثالثا:تعريف التنافسية على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية:

1. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية:[1] WEF

قام المنتدى الاقتصادي العالمي WORLD ECONOMIC FURM بتعريف التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وتعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الأقدر على النمو على المدى المتوسط والطويل.

2. تعريف المعهد الدولي للتنمية والإدارة للتنافسية :[2] **(IMD)**

يعرف المعهد الدولي للتنمية والإدارة International Institute for management développement التنافسية على أنها قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية ، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية ، وتحقيق الازدهار للشعوب.

3. تعريف المعهد العربي للتخطيط:[3]

يعرف المعهد العربي للتخطيط ARABE PLANING INSTITUTE التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في القطاعات والأنشطة المتنافسة مع الاقتصاديات الأخرى. ويتناول هذا التعريف الأنشطة التصديرية، ومنافسة المستوردات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

4. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:[4] **OCDE**

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها مدى قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات والوصول إلى السوق العالمية في ظل أدوات السوق الحرة والعادلة، وذلك في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل القومي الحقيقي على المدى البعيد.

---

[1] مرجع سابق الذكر، تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضن له ، ص6

[2]- Debonneuil Michelle et Fontange Lionel, "Compétitivité", conseil d'analyse économique, Paris,2003p13

[3] Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulman, , The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centre's in the World , Economics and Finance ,Volume 20 2015.pages 94-103.

[4] مرجع سابق الذكر،القدرة التنافسية وقياسها، ص4

رابعا:أهمية التنافسية :

أصبحت عبارة التنافسية ذات أهمية متزايدة في عالم اليوم إذ أصبح لها مجالس، هيئات، إدارات، ولها سياسات، استراتيجيات، ومؤشرات خاصة بها، إذ تقدم لكبار المسئولين تقارير عنها وليس لرجال الأعمال فقط، ومن المعلوم أنه في الوقت الحاضر المؤسسات هي التي تتنافس وليست الدول وعليه فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها.[1]

وعلى العموم نوجز أهمية التنافسية في النقاط التالية:[2]

- ارتفاع العائد و المردود، ومنه ضمان مستوى أفضل للدخل ، ومستوى معيشة جيد؛
- ازدياد القدرة وامتلاك المهارة ورفع الكفاءة سواء المادية أو البشرية واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وتعميقها ونشر وتوسيع وزيادة الطاقات والقدرات الاستثمارية؛
- الاستقرار الوظيفي المتنامي والنمو الفاعل المستمر سواء في مجال العمل أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه هذا الفرد في إطار المجتمع؛
- اختراق الأسواق الأجنبية المختلفة بفعالية وجدارة؛
- ضمان بقاء واستمرار نشاط المؤسسات و تحسين أدائها من خلال استغلال أمثل وكامل لكل مجالات و ميادين التنافس.

المطلب الثاني: أنواع التنافسية وأسس تطويرها

أولا:أنواع التنافسية

يوجد عدة أنواع من التنافسية وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية، وذلك كما يلي[3]:

1. التنافسية حسب معيار السعر:

تنقسم التنافسية حسب معيار السعر إلى التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية، وذلك كما يلي:

2.1.التنافسية السعرية: إن التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، كما أن لسعر صرف العملة الوطنية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

[1] كربالي بغداد، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، – 22 ماي 2002 – البليدة، الجزائر، ص ص: 10-11.

[2] مرجع سابق الذكر، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، ص12

[3] La compétence au cœur du succès de votre entreprise, édition d'organisation, Paris 2000, P. 22.

1.3.التنافسية غير السعرية: تنقسم التنافسية غير السعرية إلى التنافسية النوعية والتنافسية التقنية، ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

1.3.1.التنافسية النوعية: تعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.

2.3.1.التنافسية التقنية: تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

2. التنافسية الكامنة و التنافسية الجارية:

تنقسم التنافسية إلى التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية، وذلك كما يلي:

1.2.التنافسية الكامنة: تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري، والابتكار.

2.2.التنافسية الجارية: تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

ثانيا:أسس تطوير القدرة التنافسية:

هناك سبع نقاط أساسية ترتكز عليها القدرة التنافسية:[1]

1. الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة: وتعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة وليس التقلبات في نوعية الإنتاج.

2. التطور التكنولوجي: لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، والآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة و بسرعة، و لكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءا من الإنتاج إلى التغليف و التعليب و التخزين و الحفظ و النقل.

3. تطور اليد العاملة و تكوينها: إن استعمال تكنولوجيا حديثة و متطورة و الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة " ISO " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.

4. تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق: بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية.

5. الاهتمام بالبحث و التطوير: يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية و مركز الأبحاث من جهة ثالثة ، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد و لا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد

[1] نبيل مرسي- د.احمد سليم- الإدارة الإستراتيجية (إدارة التنافسية-إدارة المعرفة-إدارة المخاطر) ،الإسكندرية،2007 ، ص60

المعارف العلمية) ونقل تلك المعارف و استغلالها ، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية من اجل الوصول إلى كفاءات مهنية عالية من شأنها المساهمة قي الوصول إلى مراتب متقدمة.

6. دراسة الأسواق الخارجية: تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا وأسواق محدودة المخاطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

7. تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات): إنتاج المعلومات وتداولها وخزنها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنيت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في عالمنا اليوم.[1]

ثالثا: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:[2]

1. مؤشرات التكاليف الإنتاجية:

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة

2. مؤشر الحصة من السوق الدولي:

يستخدم مؤشر الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي

3. مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة :

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي مدى القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل صناعة ما(أي تصدير واستيراد سلع داخل نفس المجموعات السلعية) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة، حيث أن القيمة الصفرية للمؤشر تدل على انعدام وجود تجارة داخل صناعة ما لسلعة واحدة ولمجموعة من السلع مما يعني ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، أي عند عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة فإن الصادرات من السلعة أو الواردات من السلعة تكون صفرية وعلية تكون قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس

[1] مرجع نفسه ، ص 61

[2] محمد الطيب، التنافسية و مؤشرات قياسها المنظمة العربية العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005 ص 11

الصناعة صفرية، أما إذا كانت كل التجارة تتم داخل نفس الصناعة فان الصادرات تساوي الواردات وبالتالي فان قيمة المؤشر هو الواحد الصحيح[1].

4. مؤشر نسبة تركز الصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدد من السلع، وتقاس عادة نسبة تركز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان ،حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد الصحيح فهذا دليل على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع، أما إذا اقتربت من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات

5. مؤشر التوافق التجاري:

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى.j حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة المؤشر صفر تدل على عدم تطابق هيكل صادرات البلد مع هيكل واردات البلد أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح فتدل على تطابق تام.وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته.

6. الميزة النسبية الظاهرة:

يقيس هذا المؤشر حصة صادرات بلد I من السلعة k من إجمالي صادرات نفس البلد نسبة إلى حصة صادرات العالم من السلعة i في إجمالي الصادرات العالمية. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح فهذا دليل أن صادرات السلعة تحت الدرس تحتل مكانة أكبر في صادرات البلد أكثر من مكانة نفس السلعة في العالم. وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في تلك السلعة.[2]

المطلب الثالث: الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية

يمكن التمييز بين نظريات الميزة المطلقة والميزة النسبية والميزة التنافسية وذلك كما يلي:

أولا: نظرية الميزة المطلقة (ادم سميث)[3]

استعرض آدم سميث 1776 م في كتاب "طبيعة وأسباب ثروة الأمم" نظرية الميزة المطلقة، و تعرض إلى فوائد تحرير التجارة، فأوضح أنها تتيح لمبدأ الاستفادة من مزايا تقسيم العمل وتتخصص بالميزات المطلقة التي تتمتع بها

[1] الطيب داودي، مراد محبوب، تقرير التنافسية للمؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد12 نوفمبر، 2007 ص20.

[2] مرجع نفسه، ص 21 .

[3] السيد محمد احمد ألسريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر،2009، ص ص،13 -14

كما بين أن خلق الثروة في الاقتصاد يعتمد على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات لمواطنيها بشكل أكبر من احتياطياتها الذهبية، وتؤدي زيادة الصادرات وتقليل المستوردات إلى الحصول على المزيد من احتياطياتها الذهبية. وعلى الرغم من أن الاستفادة من الميزة المطلقة عن طريق تحرير التجارة قد لا يعود بالنفع على البلدين معاً، فإن الميزة النسبية تركز على تبادل المنافع الممكنة لكلا البلدين بآن واحد .وتشير نظرية الميزة المطلقة إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج كمية أكبر من المنتجات، باستخدام كمية محددة ومتماثلة من الموارد المتاحة مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى. أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بميزات مطلقة في نتاجها، وتبادل فائض الإنتاج عن حاجات الاستهلاك مع دولة أخرى.[1]

ثانيا: الميزة النسبية (دافيد ريكاردو)[2]

قام عالم الاقتصاد ريكاردو بتقديم نظريته "الميزة النسبية" advantage competitive ، وجاءت لتجيب على سؤال "هل ستخرج هذه البلدان من التجارة الخارجية في حال عدم امتلاكها لميزة مطلقة أو العكس؟"، و يرى فيها أن الدول إذا أرادت أن تستغل الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، فما عليها سوى الاعتماد على "الميزة النسبية". كما يرى ريكاردو أن كل دولة لديها ميزة نسبية تتميز بها عن غيرها، لذلك يقترح أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أعلى ،وقد عرف ريكاردو الميزة النسبية على أنها حاصل قسمة النفقة المطلقة لسلعة ما في البلد الأول على النفقة المطلقة لسلعة نفسها في البلد الآخر، وبذلك تختلف هذه النسب من بلد إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى، كما يمكن للبلد التي لا تمتلك ميزة مطلقة بالمشاركة في التجارة الدولية إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية المرتفعة لديها أكثر من غيرها

ويتم تحديد الميزة المطلقة من خلال مقارنة إنتاجية قوة العمل بين الدول، بينما تشير الميزة النسبية إلى قدرة البلد على إنتاج سلعة معينة بأقل تكلفة للفرصة البديلة.

ثالثا: الميزة التنافسية (مايكل بورتر)

تعتمد المزايا التنافسية على التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، وبالتالي إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص وإنشاء الترابطات الشبكية فريدة ومتميزة، من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الإستراتيجية

[1] مرجع نفسه،، ص15

[2] رضا عبد السلام،العلاقات الاقتصادية الدولية،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،2010،ص29

شكل رقم:**01** المزايا النسبية والمزايا التنافسية

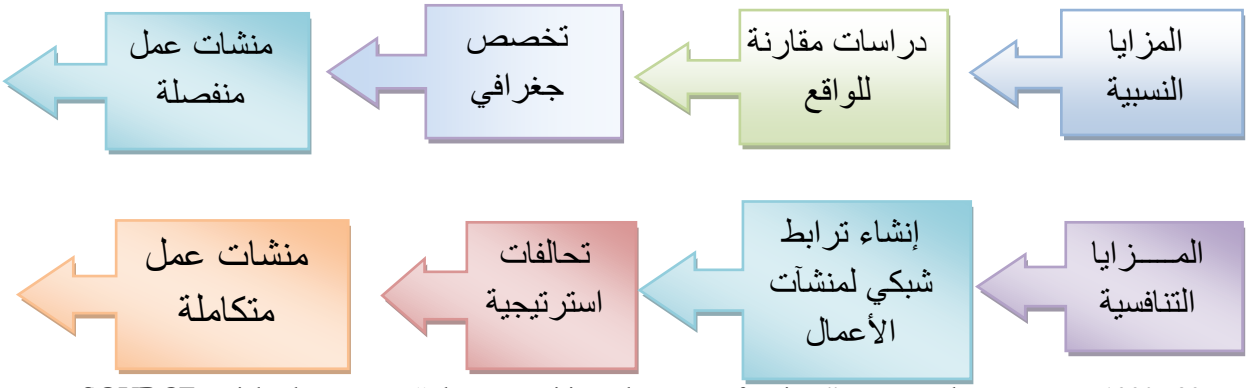

SOURCE: Michael E. Porter, "The competitive advantage of nations", New York: Free Press, 1990,p89

تعريفها: [1]

عرف مايكل بورتر الميزة التنافسية عام 1985 على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجيا، ومدى استعداد العملاء لشرائها، كما أن القيمة العالية تنتج عن تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن ارتفاع الأسعار، و تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين، وان الميزة التنافسية تعني عدم حاجة الدولة لميزة نسبية كي تستطيع التنافس في الأسواق العالمية وذلك من خلال الاعتماد على الإتقان والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، ويمكن تمييز بين نوعين أساسيين لميزة التنافسية، وهما ميزة التكلفة الأقل وميزة التميز، ويتم تحديد موقع المؤسسة من خلال اختيارها لأحد أنواع الميزة التنافسية ميزة التكلفة الأقل أو ميزة التميز، بالإضافة إلى مستوى نطاق المنافسة الذي يميز بين المؤسسات التي تستهدف شريحة واسعة من الصناعات، والشركات التي تستهدف شريحة ضيقة، ويؤكد بورتر أن تحقيق الميزة التنافسية يتطلب من المؤسسة أن تختار نوع ميزتها التنافسية ونطاقها.[2]

[1] محمد دياب، التجارة الدولية عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010ص 16.

[2] مرجع سبق ذكره، التجارة الدولية عصر العولمة، ص20

المبحث الثاني: ماهية الصادرات الزراعية

إن العمل على تنمية الصادرات الزراعية من شئنه أن يساهم في تطوير من بعض القطاعات، حيث يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي تضمن العيش الكريم لشعوبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي.

المطلب الأول: مفهوم المنتجات الزراعية وخصائصها

أولا: مفهوم المنتجات الزراعية[1]

إن ما يميز المنتجات الزراعية في غالبية أقطار العالم:التباين الواضح بين الإنتاج والطلب لأجل الاستهلاك، فمن النادر أن نجد منطقة ما في العالم لا تعتمد على مصادر خارجية في تموين أسواقها المحلية من المنتجات هذه وهذا الأمر أدى بالنتيجة إلى العمل على الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك .ومن المهم الإشارة إلى أن المنتجات الزراعية تأخذ من الأهمية الكبيرة في المنطقة الواحدة أو البلد الواحد ما يوازي الاهتمام بالمسائل الأخرى في الاقتصاد الوطني،لسبب رئيسي متعلق بالأمن الغذائي للسكان،هذا الأمن لا يقل خطورة عن الأمن العسكري وهذا ما يفسر أن الملف الذي مازال شائكا إلى اليوم في المنظمة العالمية للتجارة هو الملف الزراعي وذلك بسبب تعنت الدول على رأسها الدول المتقدمة في قضية الدعم ألفلاحي نظرا لحساسية القطاع الزراعي ، بحيث أن هذا المفهوم يشمل كل من المنتجات الزراعية.

سنحاول التركيز على المنتج الزراعي وهذا لمقتضيات البحث الذي يبحث في كيفية وصول المنتج الزراعي إلى الأسواق الدولية وقدرته التنافسية ولكن يفترض التعرف وبدقة على ما تعنيه المنتجات الزراعية.

ثانيا: خصائص المنتج الزراعي [2]

تتصف المنتجات الزراعية بالوفرة وعلى الرغم من تباين إنتاجها من موقع لآخر فإن المؤسسة العاملة في ميدان الزراعي تعمل جاهدة للمحافظة على المنتجات هذه كي تصل إلى المستهلك على أفضل وجه،وأهم ما يميز المنتجات الزراعية ما يلي:

1. التباين في فترات الإنتاج:

الذي يلاحظ من المنتجات الزراعية التباين الواضح في فترات الإنتاج، وهذا التباين يظهر أيضا في الصنف الواحد من المحاصيل وذلك أن طول الفترة وقصرها قد ينعكس بالسلب أو الإيجاب على الفلاح نفسه أو على الجهة المسوقة للمحصول، فالخضروات تمتاز دورية الإنتاجية- وفي أكثر من الحالات- بكونها فصلية على أقل

[1] أبي سعيد الديوه ، مبادئ التسويق الزراعي، عمان دار حامد للنشر والتوزيع، 2001، ص34

[2] مرجع سابق ص36

تقدير وهذه الفترة القصيرة نسبيا قد تمكن الفلاح من الاستفادة من المحصول أو مجموعة المحاصيل هذه في تحقيق إيراد سريع نسبيا، على أن الاكتفاء بالإنتاج الفصلي وعند غالبية الفلاحين لا يعد ظاهرة سلمية أمام الإمكانات المتاحة في الزراعة ،كاستخدام الزراعة المغطاة في زراعة محاصيل ربيعية وصيفية في موسم الخريف أو الشتاء، وهنا نشير إلى أهمية التخزين في تسويق المنتجات الزراعية ،فالفواكه والخضروات عندما يتم جنيها أو حصادها فإن الأمر يتطلب أن تسوق أو تخزن وفق ظروف معينة حفاظا على خصائصها، إن الذي يحدد دورة أو فترة إنتاج المحاصيل والمواد هذه غالبا ما يكون الطلب والمقترن بالسعر المناسب، فباتت الحاجة والطلب على هذه المواد دائمة وعلى مدار السنة، ومن أطراف عديدة أيضا كالمطاعم والمتنزهات ودور الرعاية، وفوق ذلك تأتي مسألة الطلب عليه من المؤسسات الصناعية المعنية بالمنتجات الغذائية والتي تسعى إلى تقديم ما هو مناسب إلى المستهلك.

2. تباين المخرجات الزراعية بين دول العالم:

تمتاز المخرجات الزراعية للدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة ومن سنة إلى أخرى وبنسب تفوق الزيادة في عدد السكان أو الطلب، على الجانب الأخر الملاحظ أن إنتاج المنتجات الزراعية في الدول النامية و الفقيرة لا يتزايد بنسب تعادل نسب زيادة السكان فيها ،وقد يكون السبب الكامن وراء هذا الاختلاف أن الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا زراعية متقدمة ومتطورة تتطور باستمرار، بينما الدول النامية والفقيرة لا تستطيع تطوير إنتاجها الزراعي إلى الحد الذي يعادل الزيادة السكانية الكبيرة، الأمر الذي يؤدي سلبا على مستوى المعيشة السائدة فيها والذي يتطور من سيئ إلى أسوأ.

3. التركز الجغرافي لإنتاج بعض المنتجات الزراعية:

وخاصة المحاصيل الحقلية كالقمح، القطن، الأرز (الولايات المتحدة)، وكندا بالنسبة للقمح والقطن بالنسبة لمصر، والأرز بالنسبة للفيتنام والولايات المتحدة، والبن بالنسبة للبرازيل، والشاي الصين ،إلا أن هناك بعض التغيرات في مجال التركيز الجغرافي لبعض المنتجات الزراعية من وقت لأخر، وبناء عليه يتم تعديل نظام التسويق و الأنشطة المرتبطة به وفقا للتركيز الجغرافي والتغيرات التي تعدل خاصية التركيز الجغرافي لإنتاج بعض السلع الزراعية وخاصة الأساسية منها.

4.سريعة التلف:

من خصائص المنتجات الزراعية أنها تمتاز بسرعة تلفها وسرعة تأثرها حتى بدرجات الحرارة الاعتيادية، مما يتطلب سرعة في نقلها وتخزينها وفق إجراءات وترتيبات تصون وتحفظ قيمتها الغذائية من التلف والعطب[1].

[1] مرجع سبق ذكره، ص، 37

المطلب الثاني: مساهمات القطاع الزراعي في التنمية

تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:[1]

1.مساهمة الزراعة في توفير الغذاء:

إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى. ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم، ولذلك فإن تأخرها (أي الزراعة) سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإيلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما.

2.تقليص أو سد الفجوة الغذائية:

يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد؛ وتقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة، ونظرا للمعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود بشيء من الحزم والعزم؛ بالسعي لخلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين حديث وتقليدي، والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعاشي أو القوتي، للقضاء على الاستعمال الخاطئ للموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية

3.المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:

يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون

[1] محمد إسماعيل و محمد الحمد القنيبط، التسويق الزراعي، الرياض دار المريخ للنشر، 1995 ،ص11

عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة.[1]

4. الزراعة كمصدر لليد العاملة:

إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى. أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة وهناك تحسنا ملحوظا في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي، وإذا حدث ذلك فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي. ومهما يكن فإن النسبة الكبيرة من قوة العمل التي تحتاجها القطاعات.

5. مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال:

إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لإستراتيجية متكاملة ومستمرة، ونظرا لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى ، إن أية دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، وحتما فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، ماعدا في بعض الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجاتها من رأس المال، وهذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك، وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية.

6. تحسين وضع ميزان المدفوعات:

وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضروات والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من

[1] علي جدوع شرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، ط1 ، الأردن : المكتبة الوطنية 2006 ، ص 203

الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.[1]

7. استيعاب القوة العاملة:

وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطأ فكرة آرثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة. كما كانت للظروف الأمنية غير المواتية بالريف خصوصا عاملا مساعدا على الهجرة نحو المدن. غير أن مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عن المخطط الوطني التنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنة 2000 في ظل الاستقرار الحاصل سيشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، وسوف يساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال تجنب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال.[2] الزراعي وتجنب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وانتهاج بدلا من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج.[3]

والتصنيع والإعداد للتسويق على مستوى القرى والأرياف، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة.[4]

8. الزراعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة:

إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية.[5]

المطلب الثالث: أسباب تخلف القطاع الزراعي[6]

بتحليل الأوضاع الاقتصادية آنفة الذكر، والتي لا تزال تصدق على نسبة كبيرة من الدول النامية ومن بينها الجزائر نجد أن الزراعة في هذه البلدان والتي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لا تزال متخلفة وغير متطورة، ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الزراعية، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] رعد عدنان رؤوف، سالم حامد حمدي ،المعرفة التسويقية واستدامة الميزة التنافسية،دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية من محافظة نينوى ،مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين ،كلية الإدارة و الاقتصاد، الجلد 32 ،العدد 1000، جامعة الموصل ، العراق.

[2] مرجع نفسه، ص 204.

[3] مرجع سبق ذكره، علي جدوع شرفات، ص 204

[4] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر ،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ص 59.

[5] مرجع سبق ذكره، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ص204

[6] محمد رشراش مصطفى (تحرير): الإقراض الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي، عمان، 1992 ،ص 4

❖ أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك، أن كثيرا من البلدان تعاني من قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها؛

❖ أن الكثير من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظرا للإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة؛

❖ تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي،مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض وسوء فلاحتها ورداءة أنواع البذور وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة وما إلى ذلك؛

❖ انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح؛

❖ عدم كفاءة أجهزة الإرشاد ألفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية ؛

❖ عدم توفر نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب؛

❖ عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية، لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة؛[1]

❖ قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى، وبالنسبة للدول العربية(ومنها الجزائر) تحديدا، فقد أدت مظاهر التخلف تلك، إلى تراجع نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي، وذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في إنتاج جميع المواد الغذائية خلال فترة الثمانينيات؛ إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية، بل أن صورة الاكتفاء الذاتي تراجعت بنسبة كبيرة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى اعتماد الزراعة العربية على مياه الأمطار الشحيحة أصلا والمتذبذبة من موسم لآخر، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الزراعي بصفة عامة، وتواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسية. [2]

[1].ليلي احمد خواجة، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري الواقع وسبل تحقيق الطموحات، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص17.

[2]مرجع سبق ذكره، محمد رشراش مصطفى ص5

ثالثا: ضعف المستوى العلمي والتكنولوجي:

فالدول العربية في مجملها مازالت تعتمد على الخارج كمصدر للتكنولوجيا، وبخاصة منها التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية والتي إن توفرت بما فيه الكفاية سوف تحدث تطورات هائلة في مجال إنتاج الغذاء، وغير ذلك من السلع التي يحتاجها الإنسان، وهذه التكنولوجيات، يتحكم في إنتاجها عدد قليل من الشركات العالمية في مجال البذور والأصناف، ويحتاج هذا الوضع من الدول العربية إعادة صياغة خططها البحثية والعلمية وزيادة إنفاقها الضئيل في هذا المجال[1].

[1] مرجع سابق الذكر، ص 6.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه وتوضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات، وذلك عملا بالحقيقة المعروفة والقائلة بأن المعرفة العلمية هي معرفة تراكمية، بحيث تتفاعل المعرفة السابقة مع اللاحقة لتقدم جديدا أو تختبر قديما، فمن خلال نتائج البحوث يمكن إضافة أو تعديل أو إثبات ما هو قائم من معرفة علمية ونظرية، كما تعتبر البحوث السابقة ذات أهمية لأنها تعتبر مراجع علمية يستفيد منها البحث الحالي في الكثير من المجالات والأجزاء، فقد تفيد الباحث في التصور النظري كما قد تفيده في كيفية تصميم البحث وتقصي الحقائق وفق خطة تتماشى وخصوصيات البحث.

المطلب الأول: الرسائل والأطروحات

الدراسة الأولى:

القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، الطالب : ظافر محمد حمود،دمشق 2015.

يهدف البحث إلى :توضيح مفهوم التنافسية وتعريفها وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تأثر مفهومها بالبيئة الاقتصادية العالمية ،دراسة ودراسة واقع المنتجات القطنية السورية، ومعرفة نقاط الضعف والقوة التي تتمتع بها المنتجات القطنية السورية وذلك من اجل تلافي الضعف والتأكيد عل نقاط القوة بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية حيث تمكن الباحث من صياغة الإشكالية التالية:

كيفية الاستفادة من توفر الميزة النسبية للمنتجات القطنية وتحويلها إلى ميزة تنافسية قادرة على خلق قيم مضافة عالية؟

بحيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج وهي:

امتلاك سوريا إلى ميزة نسبية ظاهرية في إنتاج القطن وتطور إنتاج القطن في سوريا خلال الفترة 2000-2010 بشكل ملحوظ، وأيضا من شان سوريا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى زيادة الإنتاج من المنتجات القطنية، وفي ظل الشراكة السورية الأوربية هناك فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات الصناعية الأوربية في مجال المنتجات القطنية،كما أن جميع الدول المدروسة تسبق سوريا في المؤشرات المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية والابتكار،كما تمتلك سوريا مزايا أفضل من بقية الدول المقارنة في تصدير المنتجات القطنية إلى مختلف دول العالم بفضل الميزة النسبية الظاهرة التي تمتلكها مما يعطي ميزة صادراتها إلى السوق العالمية، وتعاني سوريا من الضعف في مؤشرات درجة اكتمال سلسلة القيمة ودرجة تطور العمليات الإنتاجية ودرجة تطور العناقيد الصناعية.

الدراسة الثانية:

تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، من إعداد: اوريسي هبة الله ،السنة الجامعية:2011-2012.

تهدف هذه الدراسة إلى: نشر المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوعي تنافسية القطاع السياحي والتنمية المستدامة،كما يهدف أيضا إلى، تحديد طبيعة العلاقة بين القطاع السياحي ومختلف أبعاد التنمية المستدامة ،وتحديد أهم استراتيجيات ترقية القطاع السياحي في الدول العربية للوصول إلى تنمية مستدامة، ويكز أيضا على إبراز دور التنمية المستدامة ضمن منظور جديد يتمثل في البعد التنافسي لهذا المفهوم، حاول الباحث في هذه الدراسة معالجة إشكالية:ما هي السبل الكفيلة لترقية تنافسية القطاع السياحي للدول العربية في إطار التنمية المستدامة وما هو انعكاس ذلك على أبعاد التنمية المستدامة في دول المقارنة ؟

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج وهي: أن السياحة قطاع اقتصادي هام يشكل صناعة حقيقية تدعم عملية التنمية الاقتصادية ،بالإضافة إلى جلب العملة الصعبة، وتدفق رؤوس الأموال ورفع مستوى المعيشة.

إن تنافسية القطاع السياحي لا تعتمد على الموارد الموروثة بقدر ما تعتمد على المكتسبات من الإبداع والابتكار وأساليب الترويج والتطوير للبنى التحتية.

بإمكان الجزائر وما تملكه من ثروات طبيعية من النفط والغاز،ومالها من مقومات سياحية أن تتمكن من بلوغ سياحة ناجحة كما هو الحال بمصر.

الدراسة الثالثة:

طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: 31 – 2015.

الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية في الجزائر، وإظهار الدور الذي تلعبه السلطات العمومية لتطويرها، بالإضافة إلى إبراز مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحليل أهم مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر، وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع المهمة التي تمس جوهر الاقتصاد الوطني، من خلال التحليل التاريخي لواقع التنمية الزراعية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة واقع التنمية الزراعية وكيفية مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني بحيث تم الارتكاز على الإشكالية التالية: ما هو واقع التنمية الزراعية في الجزائر وماهي مؤشرات قياسها؟

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي، القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة، المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الإنتاجية الزراعية للنهوض بالاقتصاد المحلي، لقضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة؛تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على إنتاج أكبر قدر من الإنتاج المادي وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة كاليد العاملة والمواد الطبيعية وغيرها، لعدم الاستقرار في القطاع الزراعي، المرتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات المناخية والموسمية، مما يتطلب التوسع في الاستثمار واستصلاح الأراضي، وترشيد استخدام المياه والحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

الدراسة الرابعة:

جمال قاسم، حسن محمد، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية،صندوق النقد العربي، أبريل 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للدول العربية من خلال قياس عدد من المؤشرات الإحصائية للتنافسية التي تساعد على تقييم اثر السياسات والإجراءات والتي انتهجتها الدول العربية لتطوير قدراتها التنافسية في التجارة الخارجية ،وكذلك التطورات في الهيكل السلعي للصادرات العربية.

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج وهي ضعف المستوى الإنتاجي للدول العربية نتيجة لانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي أدى إلى انخفاض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية .اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية والنفط لا يُحقق لهذه الدول التنمية المستدامة. وبما أن النفط يُعتبر من الثروات القابلة للنضوب ولأنه يُمثل ثروة فينبغي الحرص عليه من أجل الأجيال القادمة .الانخفاض الواضح في الكوادر الفنية المؤهلة نتيجة للتراجع الكبير في أداء المنظومة التعليمية، وعدم توجيه السياسات التعليمية وفقا لخطط التنمية المتبعة في الدول العربية أي معرفة الاحتياجات والخبرات المطلوب توفيرها، وإعداد الأنظمة والمناهج من أجل . سد ثغرة العجز في توافر تلك الكوادر المؤهلة فنيا وعلميا. كما اتضح أيضا أن الصادرات السلعية لبعض الدول العربية والتي تتمتع بتنوع صادراتهاً أقل من المتوسط العالمي والبعض الآخر سجل قيمة متدنية، أما في الدول الأخرى وخاصة النفطية منها فقد سجل المؤشر قيمة أعلى من المتوسط العالمي.

الدراسة الخامسة:

الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،إعداد فوزية غربي، السنة الجامعية 2008/2007.

إن الهدف الأساسي للبحث يتجلى في تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة، ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ومدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، و مدى إمكانية تحقيق معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج الزراعي وهذا ما أدى بالباحث إلى طرح الإشكالية التالية:

هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع ،بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا ؟

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج وهي بناء على الخصائص المواردية التي تتمتع بها، يمكن للزراعة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي،إن إنتاج محاصيل أساسية (نباتية وحيوانية)قادر على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، وضمان استقلالية اقتصادية للدولة،وجود إمكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من أجل اكتفاء ذاتي،مجموعات متزايدة الإنتاج: إن حدث وتم تسجيل تزايد خلال موسم أو موسمين، فما يلبث حتى يتراجع وأحيانا يتقهقر، وبالتالي فالتزايد النسبي المنتظم غير وارد ماعدا فيما يتعلق بالحمضيات والتمور، وبتحفظ،إذ أنها كلها أجمعت على خاصية التذبذب في إنتاج وإنتاجية الزراعة الغذائية في الجزائر، ومنه تدهور وضعية القطاع الفلاحي في عمومه، واعتماده الكبير على الاستيراد من الخارج لسد العجز المسجل محليا.

المطلب الثاني: تقارير ودوريات

الدراسة الأولى: تقارير ودوريات

محمود محمد فواز و سرحان احمد سليمان، القدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للبطاطس المصرية في الأسواق العالمية مع التركيز على السوق الروسي، جامعة المنصورة، كلية الزراعة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد (7)، العدد (2)، فبراير 2016.

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى إلقاء الضوء على المركز التنافسي للصادرات المصرية من البطاطس للوقوف على نقاط القوة والحفاظ عليها وتنميتها ونقاط الضعف وأوجه القصور التي أدت إليه ووضع الأساليب الكفيلة برفع القدرة التنافسية لاستقرار وزيادة الصادرات المصرية من البطاطس في الأسواق الدولية، وخاصة الصادرات المصرية من البطاطس إلى السوق الروسي باعتباره أهم الأسواق التصديرية لها.

وقد طرح الباحث الإشكالية التالية:ما هو سبب انخفاض نصيب البطاطس المصرية المصدرة في الأسواق الدولية مع عدم استقرارها ونموها ومدى إمكانيات تنميتها والحفاظ على أسواقها الخارجية ؟

وكانت أبرز النتائج البحثية في الآتي: قدر متوسط كمية الصادرات المصرية من البطاطس بنحو 367.7 ألف طن، وحققت المركز السادس عالميا وتزايدت كمياتها المصدرة سنوياً بنحو 20.3 ألف طن سنوياً، كما قدر متوسط قيمة الصادرات المصرية بنحو 127.5 مليون دولار، وحققت المركز الثامن عالميا في قيمة صادرات البطاطس، حيث أسهمت بنحو 4.2٪ من قيمة صادرات العالم من البطاطس، وبلغ معدل نمو كمية الصادرات المصرية من البطاطس في عام 2014 نحو 60٪، وان إحدى عشر دولة استحوذت على معظم الصادرات المصرية من البطاطس بنحو 92٪ لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس إلى دول العالم، كانت في مقدمتها دولة روسيا الاتحادية، حيث استحوذت بمفردها على نحو 23٪ من كمية الصادرات ونحو 25.7٪ من قيمة الصادرات، يليها دولة إيطاليا بنحو 17.48٪ من كمية الصادرات، ونحو 16.99٪ من وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار لسعر التصدير المصري للبطاطس نحو 13.7٪، وبلغ متوسط كمية الصادرات المصرية من البطاطس للسوق الروسي بنحو 84.8 ألف طن، وتزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 17.79 ألف طن، يمثل نحو 20.99٪ من المتوسط، في حين قدر متوسط سعر التصدير المصري للبطاطس للسوق الروسي بنحو 386.87 دولار، وتزايد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 34.8 دولار وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار لكل من الكمية والقيمة وسعر التصدير للصادرات المصرية للبطاطس للسوق الروسي نحو 39.55٪، 44,9٪، 14.99٪ لكل منها على الترتيب، وان مصر تتمتع بميزة نسبية سعريه في تصدير البطاطس بداخل السوق الروسي بالنسبة لكل من أذربيجان، الصين، ألمانيا، فلندا، والمملكة المتحدة.

الدراسة الثانية:

عبد الوكيل إبراهيم محمد، طلعت حافظ إسماعيل دراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعية ألهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر،Annalys of Agric. Sci., Moshtohor، (2016), Vol. 54(2) 543–554.

استهدف هذا البحث تقدير مصفوفة تحليل السياسات الزراعية المصرية لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر وهي القمح والذرة الشامية،وذلك من خلال بعض المقاييس والمعاملات للتعرف على جوهر السياسة التي تتبعها الدولة للمحاصيل المختارة سواء كانت سياسة حمائية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وذلك قبل إتباع سياسة التحرر الاقتصادي التي اتبعتها مصر منذ عام 1996 حتى عام 2013.

وقد طرح الباحث الإشكالية على النحو التالي هل التشوهات الحادثة في الأسواق هي تشوهات داخلية ترجع إلى بنية السوق أو نظامه مثل الاحتكار أو تشوهات خارجية والتي تتعلق بأسباب ترتبط بالسياسات الاقتصادية المطبقة في الدولة؟

تبين من نتائج قياس تحليل مصفوفة السياسات الزراعية للمحاصيل موضوع الدراسة، أن معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج قدر بحوالي:0.92،0.93 للكغ من القمح والذرة الشامية على التوالي خلال الفترة من عام 1996الى 2013 وهذا يشير إلى عدم وجود دعم للمستلزمات.

قدر معامل الحماية الاسمي للنواتج بحوالي:0.86،0.63 لكل من المحصولين خلا فترة الدراسة المشار لها سابقا،وهو ما يوضح قيام الدولة بفرض ضرائب مباشرة على المنتج وتقدم دعم للمستهلك.

يوضح معامل الحماية الفعال وجود ضرائب ضمنية على كل من القمح والذرة الشامية خلال فترة الدراسة، بما يشير إلى وجود ضرائب ضمنية على منتجي تلك المحاصيل،أو بمعنى آخر انخفاض القيمة المضافة لمحصولي القمح والذرة بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية،ما يعني أن تلك المحاصيل لم تكن تتمتع بحماية خلا تلك الفترة.

وجود ميزة نسبية لإنتاج المحاصيل موضوع الدراسة خلال الفترة عام1996 حتى عام 2013 حيث يتضح معامل الميزة النسبية اقل من الوحدة.

الدراسة الثالثة:

هشام علي حسن الجندي ، هيدي علي حسن الجندي، الوضع التنافسي لصادرات البرتقال المصري في أهم الأسواق الخارجية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية، (45) Assiut J. Agric. Sci, (135-152) 2014 (1) .No

يهدف البحث لدراسة الوضع التنافسي لصادرات البرتقال المصري في أهم الأسواق الخارجية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة علي النصيب السوقي في هذه الأسواق ، فضلاً عن العلاقات التنافسية والاستبدالية بين الصادرات المصرية وصادرات الدول المنافسة، وذلك للتعرف علي معوقات تنمية هذه الصادرات وإمكانية زيادة القدرة التنافسية لها.

أما عن إشكالية الدراسة فقد جاءت كما يلي: علي الرغم من الأهمية الاقتصادية لمحصول البرتقال باعتباره أحد المحاصيل التصديرية الرئيسية التي تهدف السياسة الزراعية المصرية إلي تعظيم العائد التصديري منه ، بهدف توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، إلا أن صادرات ه تواجه منافسة شديدة في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلي انخفاض النصيب السوقي لها في بعض هذه الأسواق، وبالتالي قد يحدث إحلال للصادرات المصرية من البرتقال بصادرات الدول المنافسة داخل هذه الأسواق.

وتوصل الباحثان إلى: تعتبر تنمية الصادرات المصرية في مقدمة الأولويات التي تستحوذ علي النصيب الأكبر من اهتمام الدولة حتى يمكن خفض العجز الحاد في الميزان التجاري المصري، خاصة في ظل زيادة المنافسة بين الدول للحصول علي النصيب الأكبر في الأسواق العالمية ، والذي أصبح لا يتوقف علي الإنتاج المحلي فقط، لكن لابد من توفر الميزة التنافسية للسلعة، والتي تنتج من تفاعل مجموعة من العوامل معاً، ويعتبر البرتقال من أهم محاصيل الفاكهة التصديرية في مصر، حيث تمثل صادراته نحو 9.11 ٪من قيمة الصادرات المصرية الزراعية وذلك في متوسط الفترة 2008-2012، إلا أن صادرات البرتقال تواجه منافسة شديدة في الأسواق العالمية، مما قد يؤدي إلي انخفاض النصيب السوقي لها في بعض هذه الأسواق.

الدراسة الرابعة:

التسويق الدولي للمنتج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، من إعداد ، سليمان دحو، السنة الجامعية:2015-2016.

إن الهدف من هذه الدراسة تبيين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط جعل منه اقتصاد أكثر عرضة للمخاطر نتيجة أن النفط من المواد الناضبة، إضافة إلى توجه كثير من الدول في العالم إلى الطاقات البديلة مما يقلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط كمصدر أساسي للطاقة، وجعل الطلب العالمي لهذه المادة يتراجع وبالتالي أدى إلى انخفاض الإيرادات الإجمالية من العملة الصعبة، الأمر الذي يجعل التفكير الاستراتيجي لتنويع الصادرات أمر لا مفر منه اليوم قبل الغد.بحيث كان الارتكاز على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التسويق الدولي للمنتوج الزراعي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج ونذكر منها:

- سياسة الدعم والإعانات:كالاستثناءات الضريبية، تقدم إعانات مالية أو قروض بدون سعر فائدة لتمويل الصادرات،والدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية؛
- السياسة الجمركية والهدف منها تسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية كإنشاء مناطق حرة،نظام السماح المؤقت؛
- تدريب المهارات أي تأهيل الكوادر المهنية وإعداد القيادات القادرة على كشف واستغلال الفرص التصديرية وغزو السواق من خلال نظام تعليمي قوي وملم بالعلوم و التكنولوجيا الحديثة وتنمية ملكات الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفاوض الدولي؛
- بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري؛

- الاهتمام بتفعيل وظيفة التسويق الدولي داخل المؤسسات، هذه الوظيفة من شانها المساهمة في تقديم معلومات مرتبطة بالمنتج:مواصفات قياسية، الشهادات المطلوبة وتوفيرها، معلومات مرتبطة بالسعر:(أسعار المنافسين، تكاليف النقل والتامين والرسوم الجمركية غير الجمركية المطبقة في السوق).

المطلب الثالث:الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

Technical Efficiency and Competitiveness of the Czech Agricultural Sector in Late Transition – The Case of Crop Production. Jarmila Curtiss. Department of Agricultural Economics and Social Sciences. Humboldt University of Berlin. Paper presented at the KATO Symposium. November 2-4, 2000

فإن الهدف من هذه الورقة هو إظهار كيف فعالة من الناحية الفنية، أو غير فعالة إلى حد ما،فإن المزارع التشيكية تنتج محاصيل مختلفة مما يترتب عليه عدم الكفاءة لموقفهم التنافسي. زيادة الكفاءة التقنية، وبعبارة أخرى وتحسين استخدام المدخلات تحت تكنولوجيا معينة، ومن المتوقع أن تحسين تنافسية موقف المزارع في الأسواق المحلية والأجنبية، نحن نريد أيضا أن تظهر أن المزرعة وهيكل الإنتاج هو واحد من العوامل الهامة من الكفاءة الاقتصادية. لذلك أن عملية إعادة الهيكلة النشطة، الأمر الذي يتطلب سوقا تنافسية وجيدة الأداء البيئة، هي واحدة من العوامل المحددة لتطوير الكفاءة الإيجابية، ويسعى التحليل إلى معالجة هذه القضايا من خلال نهج مختلفة، الخطوة الأولى هي تقييم مستوى الكفاءة التقنية بين الشركات البعيدة باستخدام مؤشر ستوكاستيك البارامتري وطرق الإنتاج الحدودي على بيانات لوحة من شبكة بيانات المحاسبة الزراعية (فادن)، وثاني تستخدم مصفوفة تحليل السياسات كإطار للمحاسبة، وطرحت الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن زيادة الكفاءة التقنية لتحسين تنافسية منتجات المحاصيل التشيكية؟

ومن خلال الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية من خلال استخدام تحليل الحدود العشوائية، وجود أوجه القصور في المحاصيل التشيكية تم الكشف عن الإنتاج بين عامي 1996 و 1998. درجات الكفاءة التقنية التفريق بين السلع الثلاثة المختارة؛ القمح، بذور الذرى ، وبنجر السكر و بين أنواع المزرعة المختلفة، وتعد التعاونيات، تليها مزارع الشركات، أكثر المزارع فعالية من الناحية التقنية في إنتاج أقل كثافة في رأس المال واليد العاملة مثل القمح الإنتاج، حيث تكون قادرة على التجارة على حجمها الكبير. كفاءة العمل وكثيفة الإنتاج في المزارع الخاصة الفردية لتتجاوز الاقتصاديات على نطاق من المزارع الكبيرة في الإنتاج كثيفة العمالة ورأس المال على سبيل المثال، إنتاج البنجر السكري.الأدلة المعروضة على أن بنية المزارع تختلف اختلافا كبيرا في الكفاءة التقنية

بما يتفق مع العديد من الدراسات المتعلقة باقتصاديات الحجم والنطاق في الزراعة. أيضا في دراستنا، وحجم الإنتاج يبدو كعامل مهم من الكفاءة التقنية، وفي نفس الوقت يعود إلى مقياس تختلف اختلافا كبيرا لأنواع المزارع. تقاس الكمية من استخدام المدخلات، والتعاونيات التشيكية ومزارع الشركات كبيرة جدا، في حين الفردية الخاصة من ناحية أخرى، صغيرة جدا بحيث لا تصل إلى الحجم الأمثل للإنتاج.

الدراسة الثانية:

THE POLICY ANALYSIS MATRIX OF RICE CULTIVATION IN INDIA.
European Journal of Physical and Agricultural Sciences. Dr. S. Kanaka
Research Associate, Department of Social Sciences. Vol. 1 No. 1, 2013

تجمع هذه الورقة بين تقنيات مصفوفة تحليل السياسات لنمذجة تحليل الربحية من الزراعة، وتحسب مصفوفات تحليل السياسات لعينة من مزارعي الأرز الموجودين فيها والأراضي الرطبة في ولاية تاميل نادو (جنوب الهند) تحت الملاحظة التقليدية و الظروف الزراعية. في حين يشير التحليل التقليدي إلى عدم الربحية،يظهر أن المزارعين يحققون أرباحا إيجابية بالأسعار الخاصة والاجتماعية عندما تعكس البيانات وتستخدم تعديلات الكفاءة في التحليل. الاستنتاج الرئيسي هو أن فائدة يمكن تعزيز مصفوفة تحليل السياسات بشكل كبير من خلال محاكاة الربحية بعد وقد تم اعتماد القرارات الإدارية لتحسين الكفاءة. ووضع الباحث هذه الإشكالية لدراسته وهي:

ماذا سيحدث إذا كانت الممارسات الزراعية الحالية للبعض إذا كان المزارعون الأفراد غير فعالين بالمقارنة مع الإمكانيات التكنولوجية المتاحة حاليا؟

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أن هذه الورقة عملية نمذجة بشأن الربحية الخاصة والاجتماعية للأرز، نظام الزراعة الموجود في تاميل نادو، موقع الأراضي الرطبة المحمية ذات قيمة بيئية كبيرة وتقع في الساحل الهندي الجنوبي. وقد تم إنشاء مصفوفة بام استنادا إلى البيانات التي تم رصدها.وتبين النتائج أن متوسط المزرعة يجعل الخسائر، سواء بالأسعار الخاصة والاجتماعية، عندما تؤخذ تكاليف الفرصة البديلة لجميع العوامل المحلية المعنية بإنتاج الأرز الحساب. على المدى الطويل، وبقاء هذا النظام للخطر بشكل واضح بسبب لها القدرة التنافسية الدولية، وهي نتيجة يمكن أن تعرض للخطر بشكل خطير الحفاظ عليها سواء المشهد شبه الطبيعي معتبرا للغاية، وأيضا ثروة من التنوع البيولوجي.ويمكن القول، فيما يتعلق بغياب الربحية الاجتماعية لمزارع الأرز التي لوحظت البيانات، أن الربحية الاجتماعية محددة بشكل ضيق جدا في سياق مصفوفة تحليل السياسات، لأنها لا تفعل ذلك تشمل تقييما مباشرا لقيمة الآثار الخارجية البيئية الإيجابية التي تنبع من زراعة الأرز. ويمكن توسيع نطاق منهجية تحليل السياسات عن طريق إدراج تقييم والسلع العامة (المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي فيما بينها) بالاشتراك مع القطاع الخاص أو الإنتاج التجاري في الصف الاجتماعي للمصفوفة.

الدراسة الثالثة:

THE ROLE OF AGRICULTURAL POLICY IN THE EGYPTIANCOTTON PRODUCTION. El-Daly, K. S.A. J. Agric. Economy. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (1): 89 - 101, 2014

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور السياسة الزراعية في إنتاج محصول القطن المصري كهدف رئيسي وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى وهي: تقييم دور السياسة الزراعية في مجال تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج الكلي لمحصول القطن، دراسة التوزيع الجغرافي لزراعة محصول القطن على مستويات المحافظات، تقييم السياسة التسويقية والتصنيعية نحو محصول القطن من خلال مرونة العرض، تقييم السياسة الزراعية نحو محصول القطن من خلا مصفوفة تحليل السياسات الزراعية.

اعتمد الباحث على الإشكالية التالية:على الرغم من إتباع جمهورية مصر العربية إلى إصلاح قطاع الزراعة، والانفتاح على العالم الخارجي والتوسع في زراعة المحاصيل ذات الميزة النسبية، إلا أن الملاحظ فيما يتعلق بمحصول القطن تراجعا في كل من المساحة المزروعة والكميات المصدرة، والسؤال المطروح ما مدى خطورة هذا التراجع على الاقتصاد المصري وهل سيؤدي بها إلى الخروج من مجال المنافسة العالية؟

وكانت النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة كالأتي:

هناك اتجاه عام متناقص معنوي إحصائيا لكلا من المساحة المزروعة والإنتاج الكلي من محصول القطن بلغ نحو 25.5 ألف فدان، 191.2 ألف قنطار لكلا منهما على الترتيب، مما يعني فشل السياسة الإنتاجية في العمل على زيادة الإنتاج أو على الأقل المحافظة على معدلات الإنتاج المرتفعة التي كانت قد تحققت من قبل.كما يدل عدم زيادة الإنتاجية على عدم حدوث تطور تقني للمحصول.

تركز المساحات المزروعة والإنتاجية للفدان والإنتاج الكلي بمحافظات الوجه البحري وكانت محافظة البحيرة أولى محافظة الوجه البحري فيما يتعلق بالمساحة المزروعة والإنتاج الكلي بنسبة 24.7% ، 29.7% على الترتيب في حين جاءت محافظة الغربية في الأول فيما يتعلق بالإنتاجية بنسبة 122.5%.

معامل الحماية الاسمي لنواتج القطن بلغ نحو 0.27 مما يوضح أن مزارعي القطن يتحملون ضرائب ضمنية تقدر بنحو33%.

معامل الحماية الاسمي للمستلزمات الإنتاجية بلغ حوالي0.94 مما يعني أن مزارعي القطن في مرحلة التحرر الاقتصادي مازالوا يتلقون دعما بلغ حوالي 2% ولكن قيمة الضرائب على الإنتاج اكبر من قيمة دعم المستلزمات الإنتاج، وبالتالي كانت المحصلة النهائية أن هناك ضرائب على منتجي القطن المصري خلال سنوات الدراسة.

الدراسة الرابعة:

OPTIMIZATION OF AGRICULTURAL WATER USE AND. TRADE PATTERNS: THE CASE OF IRAN. G.R. Soltani, M. Bakhshoodeh and M. Zibaei. Working Paper 508. December 2009.

تتناول هذه الدراسة قضية استخدام مياه الري من خلال الارتقاء بكفاءة أنماط زراعة المحاصيل الزراعية واستراتيجيات الري والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في إيران. ولهذه الغاية، تم في البداية تحديد المميزات المقارنة لبعض المحاصيل الأساسية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات على ثلاث مستويات: المزارع والسهول والأحواض. ونظراً لأهمية مياه الري، فقد تم تطوير طريقةٍ جديدةٍ لتقدير سعر الندرة أو السعر الاجتماعي لمياه الري في المناطق الإيرانية محل الدراسة، وأعقب ذلك تحديدٌ لأفضل أنماط زراعة المحاصيل على مستوى الأحواض والمزارع باستخدام تقنيات برمجة دقيقة، آما تم أيضاً أخذ المخاطر المتعلقة بالإمداد بالمياه في الاعتبار.

وكانت إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى يوجد مجال للتدخل في السياسات لتحسين كفاءة استخدام المياه على مختلف المستويات؟

وطبقاً للنتائج التي خلصت إليها الدراسة فإن التخصيص الأمثل لمياه الري على مستوى المزارع إنما يتحقق حين يظل هامش العائد على مياه الري آما هو ليس في مراحل زراعة المحصول فحسب، بل في مختلف مراحل زراعة المحاصيل المنافسة في المزرعة، كما أوضحت النتائج أنه من الممكن لأفضل الأنماط المباشرة لزراعة المحاصيل على مستوى الأحواض أن تضاعف العوائد الاجتماعية، وآفاءة استخدام المياه، وصافي الأهمية الفعلية للمياه في ذات الوقت، غير أنه لا تزال هناك حاجة لمزيدٍ من البيانات حول آمية المياه التي يستهلكها آل محصول يستورد من الدولة أو يصدر إليها وذلك لرسم تصورٍ نهائيٍ محدد فيما يخص تجارة المياه الفعلية. علاوةً على ذلك، لابد من وضع خطةٍ مناسبة للتجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية بحيث تستخدم أهداف في توجيه أنماط زراعة المحاصيل.

الدراسة الخامسة:

Prospects for nonconventional agriculture in Palestine with special focus on organic farming. Palestine economic policy research institute MAS. FATHI SROUJI.2012.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دراسة العضوية وتاريخها ومبادئها وممارستها، ومعرفة مدى انتشارها على المستوى العالمي والعربي والمحلي الفلسطيني، ومقارنة الآثار الاقتصادية لإنتاج المنتجات الزراعية التقليدية والغير التقليدية باستخدام أساليب غير تقليدية (كالتوظيف والتكاليف والإنتاج والعوائد الكلية والصافية) ورصد الوعي الفلاحي الصحي للمواطن حول استخدام هذه المنتجات، كما تهدف الدراسة إلى معرفة مدى انتشار الممارسات

الزراعية الجيدة في الأراضي الفلسطينية و معرفة المحاصيل التي تم إدخالها حديثا ليتم إنتاجها وتقديم الآثار الاقتصادية لهذه الممارسات.

ركز الباحث في دراسته على مجموعة من الأسئلة وأهمها التساؤلين التاليين :ما مدى انتشار الزراعة العضوية في الأراضي الفلسطينية؟ ماهي الآثار الاقتصادية المتوقعة للممارسات الزراعية الجيدة للمحاصيل الزراعية؟

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ❖ تشير نتائج معظم الدراسات أن إنتاجية وحدة المساحة المزروعة عضويا تفوق إنتاجها في حالة الزراعة التقليدية،خاصة في الدول النامية؛
- ❖ تشير معظم نتائج الدراسات إلى أن نمط الزراعة العضوية مكثف لاستخدام العمالة الزراعية، بمعنى أن الزراعة وحدة المساحة عضويا يشغل المزيد من الأيدي العاملة ويؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة؛
- ❖ تشير الدراسات أيضا إلى تكلفة التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العضوية خلا ثلاث سنوات تكون مكلفة،كما أن تكلفة إنتاج معظم المنتجات العضوية تكون اقل من تكلفة إنتاجها تقليديا.

وجميع هذه الدراسات التي تتشابه مع دراستنا الراهنة، تساعدنا في تقديم صورة متكاملة عن البحث من خلال جوانبه النظرية والمنهجية والتحليلية، بحيث أن الاختلاف يكون في جوانب معينة كنوعية المنتج ،والمدة الزمنية،والأداة التي تمت بها الدراسة،وذلك بما يسهل مهمتنا البحثية؛ وبتكامل نتائج تلك الدراسات مع ما نتوصل إليه من نتائج، يتشكل عندنا إطارا معرفيا يساهم في تقديم تراث متكامل حول بعض جوانب القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنافسية على المستوى الدولي للمنتج الزراعي للجزائر وبمنطقة وادي سوف خصوصا ؛ وبهذا يكون توظيف الدراسات السابقة في خدمة وتطوير البحث العلمي قد تم وفقا للقواعد المنهجية والمعرفية المتداولة.

خاتمة الفصل:

خلاصة هذا الفصل تكمن في أن التنافسية أصبحت مهمة بالنسبة للدول، حيث أصبحت تسعى إلى تحسين وضعيتها التنافسية رغم أن معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية، والمؤشرات المستعملة في قياسها تدور حول معدل الدخل للفرد الواحد وكذا حجم التبادلات التجارية للدولة وتطورهما، والتي تعتبر نتيجة لمردودية المؤسسات أو القطاع وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية والصمود في وجه المنافسين الدوليين، وتركز كل مؤشرات التنافسية التي تعدها المنظمات والهيئات الدولية على عنصرين هامين وهما التطور التكنولوجي والإنفاق على البحث والتطوير، واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدولة في حد ذاتها.

الفصل الثاني:
دراسة تطبيقية لمحصول البطاطا والفول السوداني
بمنطقة وادي سوف
للموسم الزراعي (2016/2017) بإستخدام
مصفوفة تحليل السياسات

تمهيد :

يشهد الواقع الزراعي في وادي سوف تغيرا مستمرا يتمشى مع الظروف ومتجاوزا للمشاكل الواقعة في القطاع محاولا حلها أو التقليص من أثرها ، مع هذا التغير تعرف المحاصيل الزراعية تنوعا وتغيرا وزيادة لبعضها مساحة وإنتاجا على حساب آخر، يركز الفلاح السوفي على أنواع من الزراعات دون غيرها لأسباب عديدة قد تكون اجتماعية أو اقتصادية.

بحيث سنقوم في الفصل الثاني باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية وذلك من اجل القيام بتحليل الأثر لهاته السياسات الزراعية ويكون ذلك من خلال اشتقاق المعاملات من اجل معرفة اثر السياسات التبعة و القدرة التنافسية للمحاصيل المدروسة بمنطقة وادي سوف، وكذلك تحديد الميزة النسبية والاقتصادية لها، والتي من خلالها يمكننا معرفة مدى تنافسية هاته المحاصيل.

المبحث الأول: ماهية مصفوفة تحليل السياسات PAM

مصفوفة تحليل السياسات الزراعية هي طريقة حديثه لتحليل السياسات، تكمن أهميتها على قدرتها في فحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق السلع، وهذا ما يساعد على قياس كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها وفحص أثارها في المنتجين المستهلكين في الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: التعريف بمصفوفة تحليل السياسات

مصفوفة تحليل السياسات: (Policy analyses Matrix)PAM

مصفوفة تحليل السياسات هي نظام رياضي حديث ،تم تطويره على يد باحثين في جامعة أريزونا،وذلك لدراسة اثر التغيرات السياسية الزراعية في البرتغال.وتستخدم مصفوفة تحليل السياسات بشكل واسع في تحديد المعايير والعوامل المتعلقة بقابلية منتج ما على المنافسة،وذلك فهي نظام مثالي لتحديد الميزة النسبية للمنتجات،وأداة فعالة لقياس مدى فاعلية وكفاءة السياسات المتعلقة باستخدام الموارد ومدخلات الإنتاج. تركز المصفوفة على دراسة اثر ذلك بدء من (المزرعة) مرورا بجميع المراحل المختلفة حتى المستهلك النهائي.[1]

تعتمد المصفوفة أساسا على الميزة النسبية،والتي تقاس أساسا بمعادلة الربح والذي هو عبارة عن العائد بعد التكاليف.والتكاليف تقسم إلى قسمين:

- تكاليف قابلة للاتجار مثل الأسمدة وما إلى ذلك .
- تكاليف غير قابلة للاتجار مثل أجرة العامل اليومي والأرض.

ويحسب الربح باستخدام نوعين من الأسعار:

- **الأسعار الخاصة**: والتي هي أسعار السوق السائدة والتي تتأثر بشكل مباشر بالسياسات المختلفة التي يتم تطبيقها.
- **الأسعار الاجتماعية**:وهي تلك الأسعار التي تتواجد وتسود في حالة غياب أي نوع من السياسات أو تشوهات السوق، وتحسب الأسعار الاجتماعية كما يلي:

للسلع القابلة للاتجار من خلال اخذ الأسعار الموازية،وللسلع المستوردة من خلال إضافة كافة المصاريف لسعر ميناء الوصول حتى باب المزرعة، أما السلع المصدرة، فيتم من خلال طرح كافة المصاريف اللوجستية اللازمة لتوصيل البضاعة إلى حدود من السعر على باب المزرعة، أما بالنسبة للمدخلات غير قابلة للاتجار، فيتم حساب

[1] العبطان رشيد حميد الوهاب، عبد منذر مروان، الميزة النسبية لإنتاج محصول فستق الحقل في محافظة الانبار فضاء هيت أنموذج تطبيقي للمدة:1980-2013، ص 329.

أسعارها من خلال تحديد أفضل استخدام بديل للعنصر الإنتاجي، ويتم تحديد العائد لهذا العنصر الإنتاجي اعتمادا على السعر الحدودي باستخدام معامل تحويل العملة.ويمكن التعبير عن المعادلة رياضيا كما يلي:[1]

$$\textbf{Profit = Revenue – cost = e (P q) Q – e (P t) It – (Pn) In – x}$$

إذ أن e سعر الصرف التوازني للعملة المحلية، و Pq سعر الناتج، و Pt سعر المدخلات المتاجر بها (TRADABL IN PUTS)، و Pn سعر المارد المحلية غير المتاجر بها (DOME RESOURCES)، و Q كمية الإنتاج، و It كمية المدخلات المتاجر بها،و In كمية الموارد المحلية، و X تكاليف تأثير بعض العوامل الخارجية غير المباشرة مثل (النقص في المعلومات، احتكار المؤسسات الحكومية)

المطلب الثاني:بناء مصفوفة تحليل السياسات:

تكاليف الإنتاج هي عبارة عن تكاليف المدخلات المتاجر بها،حيث يتوفر لها أسعار عالمية وتكاليف مدخلات غير متاجر بها والتي تشكل الموارد المحلية مثل، الأرض،العمال،وما إلى ذلك.ويعتمد بناء هيكل مصفوفة تحليل السياسات أساسا على حساب قيمة هذه المدخلات بالأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية وتحديد الأرباح المترتبة على كل سعر.[2]

جدول(01): يوضح النموذج العام لمصفوفة تحليل السياسات:

العنصر	الإيرادات	المدخلات المتاجر بها	المدخلات الغير متاجر بها	الأرباح
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

S. Zekri et A. Laajimi،Etude de la competitive du sous-secteur agrumicoleen Tunisie،2015 p 25

[1] مرجع نفسه، ص 330.

[2] عبد الوكيل إبراهيم محمد، طلعت حافظ إسماعيل، دراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر، ص 544 .

شكل رقم:02 ترتيب العمليات في حساب مصفوفة تحليل السياسات

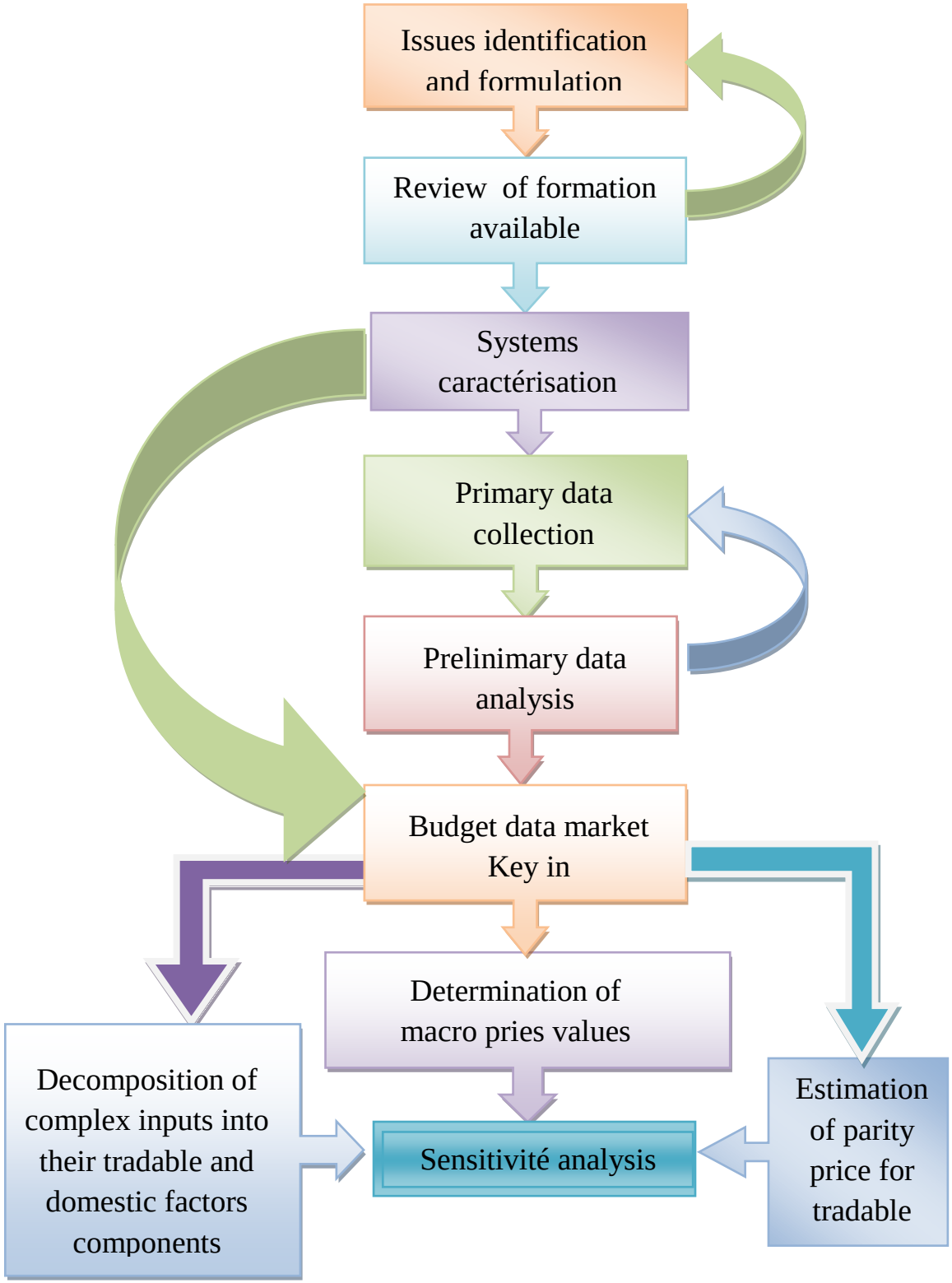

SOURCE: THE POLICY ANALYSIS MATRIX FOR AGRICULTURAL DEVELOPMEN، Eric A. Monkey، Scott R. Pearson، 1989.

المطلب الثالث:مؤشرات (معاملات) مصفوفة تحليل السياسات:

جدول رقم (02): تعديل الأسعار العالمية للمحاصيل المختارة إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة

الرقم	المعاملات والمؤشرات	الصيغة الرياضية
1	الربحية الخاصة (FP)	D = A-B-C
2	الربحية الاجتماعية (SP)	H = E-F-G
3	معامل تكلفة المورد المحلي (DRC)	DRC = G/E-F
4	التحويلات (L)	L = I-J-K
5	معامل الحماية الاسمي للمخرجات (NPC0)	NPC0 = A/E
6	معامل الحماية الاسمي للمدخلات (NPC1)	NPC1 = B/F
7	معامل الحماية الفعال (EPC)	EPC = A-B-/E-F
8	معامل الربحية الاجتماعية (PC)	PC = D/H
9	نسبة إعانة المنتجين (PSR)	PSR = E/L*100

SOURCE: Analysis of Economic Efficiency and Competitiveness of‹the Rice Production Systems of Pakistan's Punjab‹Waqar Akhtar, Muhammad Sharif and Nadeem Akma‹ 2007

الأرباح الخاصة: عبارة عن الإيرادات بالأسعار الخاصة مطروحا منها التكاليف بشقيها المتاجر بها وغير المتاجر بها بالأسعار الخاصة،على النحو: $$D = A-B-C$$

الأرباح الاجتماعية: وهي عبارة عن الإيرادات بالأسعار الاجتماعية مطروحا منها التكاليف بشقيها المتاجر بها وغير المتاجر بها بالأسعار الاجتماعية وتحسب كما يلي: $$H = E-F-G$$

سياسة الإعانة مثل الإعفاء الضريبي على مدخلات الإنتاج،والدعم الحكومي،والقيود التي تطبق على الكميات المتاجر بها من السلعة تسبب الفروق بين الربح الخاص والربح الاجتماعي والذي يكون في صالح المنتجين،كما أن تشوهات السوق من العوامل الهامة التي تسبب فروقا بين الربحين،وكذلك الاستغلال الذي قد يتعرض له المزارعون،وعليه فان الفرق بين الربحين هو المؤشر الأساسي للجدوى المتبعة من أي نوع من السياسات ومدى فاعلية سياسة على أخرى، يمثل الفرق بين الإيرادات الخاصة والإيرادات الاجتماعية.[1]

وإذا كانت قيمة موجبة فهذا يدل أن الإيرادات الخاصة أعلى من الإيرادات الاجتماعية، ويكون ذلك إما بسبب السياسات الحكومية المساعدة، أو في حالة وجود ميزة نسبية محلية للسلعة إذا كانت محلية الاستهلاك، أو

[1] صلاح الطراونه ، و محمود ياسين، تقييم السياسات الزراعية لمحصول البندورة في سورية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات، 2006 ، ص281.

ميزة نسبية عالمية إذا كانت سلعة تصديرية، أما إذا كانت الإيرادات الاجتماعية أعلى فيكون ذلك بسبب سياسات حكومية متشددة تكون أكثر الأحيان متعلقة بضرائب يدفعها المنتج.[1]

يمثل الفرق بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية للمدخلات المتاجر بها. تعكس قيمة الموجبة وجود سياسات داعمة لهذه المدخلات تجعلها اقل من التكلفة الاجتماعية. وتمثل قيمة الفرق بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية للمدخلات غير المتاجر بها. ويعكس هذا العنصر بشكل خاص مدى توفر الموارد المتعلقة بإنتاج السلع مثل توفر الأراضي اللازمة لزراعتها والأيدي العاملة وتكلفتها مقارنة بدول الجوار، كما انه يعكس بشكل أساسي أي ميزات نسبية خاصة تتمتع بها البلد مثل خصوصية المناخ.

ويمثل الأثر الصافي لجميع السياسات المتبعة والمؤثرة في كل مراحل الإنتاج والنقل والتغليف والتسويق وسعر صرف العملة وتشوهات السوق وكل ما يؤثر على المنظومة المتعلقة بزراعة وإنتاج السلعة، قيم الموجبة تعطي مؤشر على أن محصلة السياسات وما يتأثر بها هي في صالح المنتج والعكس صحيح.

❖ **معامل الحماية الاسمية: Nominal Protection Coefficient NPC**

ويتم حسابه من المصفوفة كما يلي: $$NPC=A/E$$

يحدد هذا المؤشر الاختلاف بين الأسعار الخاصة والأسعار العالمية(الاجتماعية) للسلعة. إذا كانت قيمته اكبر من واحد صحيح، فان ذلك يدل على أن الأسعار المحلية للسلعة أعلى من أسعارها العالمية مما يوضح عدم جدوى من تصديرها.والعكس أيضا صحيح تماما،بمعنى انه،إذا كانت قيمة المؤشر اقل من واحد صحيح،فان ذلك يدل على وجود ميزة تنافسية للسلعة في الأسواق العالمية، وكلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت الميزة التنافسية أعلى وذات تأثير اقتصادي اكبر على الاقتصاد المحلي.

❖ **معامل الحماية الفعلية: EPC . Effective Protection Coefficient**

وهو يحسب من المصفوفة كما يلي[2]: $$EPC=A-B/E-F$$

يوضح هذا المؤشر الأثر الكلي لكافة السياسات المتبعة على مستوى مدخلات ومخرجات الإنتاج وهو يعكس أثرها. فإذا كانت قيمة المؤشر اكبر من واحد صحيح فهو يعكس اثر ايجابي للسياسات المتبعة، وإذا كانت قيمته اقل من واحد صحيح، فانه يظهر أثرا سلبيا.

[1] مها عبد الفتاح إبراهيم سيد، دراسة اقتصادية تحليلية لمحصول الأرز في مصر،2015، ص،142.

[2] Dr. S. Kanaka،THE POLICY ANALYSIS MATRIX OF RICE CULTIVATION IN INDIA 2013،p12

❖ **معامل تكلفة الموارد المحلية(DRC) : Domestique Ressources Cost**

وهو يحسب من المصفوفة كما يلي: **DRC=G/ E–F**

يوضح هذا المؤشر القدرة التنافسية للموارد المحلية ومدى الكفاءة في استغلالها. على وجه التحديد، إذا كانت قيمة هذا المؤشر اقل من واحد صحيح فانه يعكس ميزة نسبية في مقدرات البلد لإنتاج السلعة وبيعها في الأسواق العالمية.ويعتبر معامل تكلفة الموارد المحلية من أهم المؤشرات التي يتم الحصول عليها كنتيجة لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية لأنه يساعدنا في تحديد الميزة النسبية في المفاضلة بين الأصناف المختلفة من المنتجات الزراعية التي يجب إنتاجها في نفس البلد.

❖ **معامل معدل الحماية الفعلي(ERP) : Effective Protection Rate**

ويتم حسابه من المصفوفة كما يلي: **ERC=EPC–1**

يقيس هذا المعامل مدى الحماية المطلوبة لعدم الاتجار بهذا المنتج في الأسواق العالمية من خلال قيود التصدير والحصة، زيادة قيمته على وجود حماية عالية لهذا المنتج.

❖ **معامل معدل التكلفة الخاصة(PCR): Private Cost Ratio**

بحيث أن حساب هذا المعامل من المصفوفة يكون كما يلي: **PCR=C/A–B**

يوضح هذا المؤشر قيمة العائدات الصافية بالأسعار الخاصة التي يجب أن يحصل عليها المنتج حتى يستطيع الاستمرار في عملية الإنتاج. فإذا كانت قيمة هذا المؤشر اقل من الواحد صحيح فان ذلك يدل على أن المنتج يحصل على عائدات اكبر من التكاليف، وبالتالي هناك حافز للاستمرار في عملية الإنتاج وتطويرها.[1]

❖ **معدل دعم للمنتجين الزراعيين(SRP): Producer Subsidy Ratio**

ويحسب هذا المعامل من المصفوفة كما يلي: **SRP=D–H/Dx100**

يوضح هذا المؤشر قيمة الدعم الذي يتلقاه المنتجون، بحيث إذا كانت النسبة اكبر من صفر فهذا يدل على وجود دعم المنتجين والعكس صحيح.

[1] مرجع نفسه،ص ص ،143-144

يتطلب تطبيق مصفوفة تحليل السياسات واستخراج المؤشرات أعلاه إعادة صياغة الموازنة المحصولية وحساب كلا من التكاليف ببنودها المختلفة والإيرادات بأسعار السوق (الأسعار الخاصة) والأسعار الاقتصادية (الأسعار الاجتماعية).[1]

1 مرجع سبق ذكره، مها عبد الفتاح إبراهيم، ص 145.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لتنافسية محصول البطاطا

تعتبر البطاطا من المنتجات ذات القدرة التصديرية وما لها من ميزة نسبية، بحيث أن ولاية الوادي صنفت الأولى وطنيا في إنتاج البطاطا بمساهمة 28 بالمائة من المنتوج الوطني واحتلت ولاية الوادي خلال الموسم الفلاحي الجاري الصدارة وطنيا في إنتاج محصول البطاطس بإنتاج بلغ مليون 13 قنطار سنة 2017 بمساهمة بلغت 28% من المنتوج الفلاحي الوطني كما ذكرت ذات المصالح.

وتقدر المساحة المستغلة في زراعة البطاطس ب 38 ألف هكتار موزعة على ست (6) بلديات وهي تمثل نسبة 46 بالمائة من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية المستغلة بالولاية والمقدرة ب80 ألف هكتار والتي عرفت بدورها زيادة بنسبة 6 بالمائة كما سجلت ولاية الوادي في السنوات الأخيرة قفزة "نوعية" في مجال إنتاج المحاصيل الحقلية تتصدرها مادة الطماطم حيث وعلى الرغم أنها زراعة حديثة النشأة بالمستثمرات الفلاحية إلا أن كمية الإنتاج المحققة خلال الموسم الفلاحي الجاري والمقدرة ب 611 ألف قنطار تؤكد أنها أصبحت تنافس باقي الولايات في إنتاج هذا المحصول الفلاحي.

وبناءاً على ما تقدم يناقش هذا المبحث السياسات الخاصة بمحصول البطاطا وأهمية هذا المحصول[1].

المطلب الأول : تحليل البيانات العامة لمحصول البطاطا

جدول(03): عمر المزارع

البيانات	اقل من 30	31-40	41-50	أكثر من 50	المجموع
عدد العينات	16	29	8	7	60
النسبة	26.67%	48.33%	13.33%	11.67%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (03) والذي يمثل أعمار المزارعين يتضح لنا أن الفئة من 40/31 تمثل النسبة الأكبر والمقدرة ب 48.33% وتعبر هذه النسبة على أن الفئة الغالبة في القطاع الزراعي في المنطقة متوسطة العمر أما باقي النسب فهيا مقسمة كما يلي: الفئة أقل من 30 سنة قدرة نسبتها 26.67 % ، أما الفئة الثالثة التي يتراوح معدل أعمارها من 50/41 سنة فقدرة نسبتها ب 08 %، وأخيرا فئة أكثر من 50 سنة فكانت نسبتها 11.67% .

[1] الميزة التنافسية للجزائر في الحاصلات الفلاحية المبكرة، دراسة حالة: المحاصيل المبكرة بولاية بسكرة 2017/2016، ص 35.

جدول رقم (04): المهنة الرئيسية للمزارع

البيانات	زراعة	زراعة وظيفة	زراعة تجارة	زراعة تربية مواشي	المجموع
عدد العينات	14	11	30	5	60
النسبة	23.33%	18.33%	50.00%	8.34%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

يتضح لنا من الجدول رقم (04) والخاص ب المهنة الرئيسة للمزارعين أن نسبة 50% تعتبر لهم بمثابة زراعة تجارة،أما الفئة الثانية فقدرة نسبتها ب 23.33% وتمثل مهنة الزراع فقط، أما النسبة الثالثة والتي كانت لزراعة الوظيفية فقدرت ب:18.33%،وأخيرا فكانت لزراعة تربية المواشي النسبة 8.34% .

جدول رقم(05): المستوى التعليمي للمزارع

البيانات	ابتدائي أو اقل	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
عدد العينات	6	27	18	9	60
النسبة	30.00%	48.00%	15.00%	07.00%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

اتضح لنا من الجدول رقم (05) والذي يدرس المستوى التعليمي أن نسبة 48% كانت للمستوى المتوسط،أما المستوى الابتدائي يمثل نسبة 30 %،أما نسبة المستوى الثانوي فقدرت ب:15 %، وكانت النسبة الباقية للمستوى الجامعي 07 % .

جدول رقم(06): عدد أفراد الأسرة

البيانات	اقل من 5	من 5 إلى 6	من 7 إلى 8	أكثر من 9	المجموع
عدد العينات	20	17	13	10	60
النسبة	33.33%	28.33%	21.67%	16.67%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

من خلال الجدول رقم:(06) الذي يدرس عدد أفراد أسرة المزارع اتضح لنا أن نسبة 28.33% كانت لعدد الأفراد من 5-6، والنسبة لأقل من خمسة أفراد فكانت نسبتها 33.33%، والنسبة الموالية لعدد الأفراد من 7-8 فقدرات ب:13%، وتليها النسبة 10 % لعدد الأفراد من 9 فأكثر.

جدول رقم:07 عدد سنوات العمل في الزراع

البيانات	اقل من 5	من 6 إلى 10	من 11 إلى 15	أكثر من 16	المجموع
عدد العينات	8	12	23	17	60
النسبة	13.33%	20.00%	38.33%	28.33%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

تبين من الجدول رقم(07) والخاص بسنوات العمل في الزراعة فجاءت النسب كما يلي:من 11-15 سنوات

بنسبة % 38.33 أما النسبة الموالية والمقدرة 28.33% فكانت لعد السنوات أكثر من 16سنة عمل في الزراعة، تليها النسبة 20.00% والتي تمثل فئة من 6 إلى 10 سنوات ، وأخيرا النسبة 13.33 لأقل من 5 سنوات عمل في الزراعة .

المطلب الثاني: المعاملات الفنية لمحصول البطاطا:

بعد فرز البيانات الواردة في الاستبانة الخاصة بالدراسة وتبويبها، أمكن وضع الجدول رقم (08) والذي يوضح المعاملات الفنية لمحصول البطاطا أي حاجة الهكتار الواحد من مستلزمات الإنتاج، والإنتاجية المتحققة.

البيان	عنصر الإنتاج	الكمية/هكتار
المدخلات المتاجر بها	البذور	2245 كلغ
	السماد الكيماوي	477.83 كلغ
	أدوية ومبيدات	8.5 لتر
الموارد المحلية	**أولا:العمل (عامل/يوم)**	/
	تحضير الأرض	4
	السقي	1
	العناية بالمحصول	5
	الجني اليدوي	7
	ثانيا:رأس المال العامل	356250 دج
	ثالثا:المكننة ساعات التشغيل	
	تحضير الأرض	23.55/س
	الجني الميكانيكي	8.95/س
	رابعا:الكهرباء	39930 /دج
	خامسا:مصدات الرياح	40000
	سادسا:السماد الطبيعي	250كلغ
	سابعا:الأرض	1 هكتار
إجمالي إيراد الهكتار		30060 كلغ

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

إن المدخلات المتاجر بها لمحصول البطاطا بمنطقة وادي سُوف تتمثل في البذور، والسماد الكيميائي، والأدوية والمبيدات، بينما الموارد المحلية تتمثل في العمل مقدر بعامل يوم، ورأس المال العامل ممثلاً في اندثار وسائل السقي المستخدمة، والمكننة مقدرة في ساعات تشغيل، وقيمة الكهرباء، ومصدات الرياح، والسماد الطبيعي، والأرض، وأخيراً إنتاجية الهكتار مقدرة بمتوسط إنتاج هكتار واحد من البطاطا.

أولا: حساب الأسعار عند الاستيراد وعند التصدير للمحاصيل المختارة:

بسبب سياسات التدخل الحكومي في دعم بعض المحاصيل الزراعية فإن الأسعار السائدة في السوق لا تمثل الأسعار الاجتماعية (أسعار الظل)، وبما أن الأسعار الاجتماعية لا يمكن إيجادها مباشرة من السوق المحلي فقد تم اللجوء إلى الأسعار الحدودية، وهي أسعار السلع المستوردة محولة بالعملة المحلية والتي تعطي أرقاماً تقريبية للأسعار الاجتماعية وذلك من خلال احتساب أسعار المساواة للاستيراد عند باب المزرعة*، وفق المعادلة رقم (01):

$$FIPP = BP_{cif} \times ER + HCP + TCBM + IC - TCFM - TPC0 \ldots . (01)$$

إذ أن: FIPP = سعر المساواة للاسترداد ؛

$BP_{(cif)}$ = السعر الحدودي للاستيراد؛

ER = سعر الصرف التوازني؛

HCP = تكاليف التحميل والمناولة؛

TCBM = تكاليف النقل من الحدود إلى السوق؛

IC = تكاليف التأمين؛

TCFM = تكاليف النقل من المزرعة إلى السوق؛

TPC = تكاليف الفقد في الوزن أثناء التصنيع (التجميد) أو أثناء النقل والتسويق.

والجدول رقم (09) يوضح تعديل الأسعار العالمية للمحاصيل المختارة إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة للموسم 2017/2016:

* أسعار المساواة للاستيراد عند باب المزرعة: Farm gate Import Parity Prices.

جدول رقم (09): تعديل الأسعار العالمية للمحاصيل المختارة إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة

البيان	البطاطا
سعر تصدير الطن الواحد fob	189.5
كلفة النقل والتأمين وصولا إلى الميناء (الحدود)	55.69
سعر الاستيراد للبلد CIF	245.19
سعر الصرف التوازني (دينار/دولار)	109.45
سعر الاستيراد بالدينار CIF	26.836.05
كلفة النقل والتحميل من الميناء إلى المخازن الرئيسة	40.000.00
كلفة الفقد في الوزن عند التصنيع أو التسويق (%)	7.610.00
القيمة المساواتية للاستيراد	59.226.05
تكاليف النقل من باب المزرعة إلى المخازن الرئيسية	12.000.00
القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة	47.230.00

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

الجدول رقم (09) يوضح تعديل الأسعار العالمية لمحاصيل البطاطا، إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة، حيث تم تحديد سعر تصدير الطن الواحد للمحاصيل المختارة إعتماداً على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) من موقعها الالكتروني الإحصائي[1]، بينما تم تحديد كلفة النقل والتأمين وصولا إلى الميناء إعتماداً على بيانات موقع البنك الدولي[2].

وكتاب استعراض النقل البحري لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[3]، أما السعر الصرف التوازني فقد تم استخراجها من بيانات البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري، كما تم الاعتماد على التكاليف السائدة لدى الناقلين بالمنطقة في تحديد كلفة النقل والتحميل من الميناء إلى المخازن الرئيسة، بينما تم تحديد نسبة الفقد في الوزن عند التصنيع أو التسويق للمحاصيل الثلاثة اعتماداً على عدة دراسات سابقة شَملت نفس النوع من المحاصيل، أما تكاليف النقل من باب المزرعة إلى المخازن الرئيسية فتم الاعتماد على متوسط التكاليف السائدة لدى الناقلين بالمنطقة.

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations, Statistics Division, From the website on 20/04/2018

[2] البنك الدولي، البيانات، تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)، من الموقع الالكتروني بتاريخ 2018/04/20

[3] اعتمادا على بيانات البنك الدولي، والبنك المركزي الجزائري.

ثانيا:حساب مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا:

1.1. حساب الصف الأول للمصفوفة (الأسعار الخاصة):

يوضح الجدول رقم (10) عناصر الصف الأول لمصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا، أي التكاليف والعائد والأرباح محسوبة بالأسعار الخاصة (أسعار السوق).

جدول رقم 10: تكاليف عناصر الإنتاج والعائد بالأسعار الخاصة لمحصول البطاطا للموسم:2017/2016

البيان	الكمية /الهكتار	سعر الوحدة	كلفة العنصر الإنتاجي
المدخلات القابلة للاتجار			
البذور	1850 كلغ	120.5	222.925.00
السماد الكيماوي	477.5 كلغ	76.17	36.371.18
أدوية ومبيدات	5.5 لتر	2950	16.225.00
المجموع			275.521.18
المدخلات الغير قابلة للاتجار			
أولا:العمل (عامل/يوم)			
تحضير الأرض	4س	1503.33	6.013.32
السقي	1عامل	1283.33	1.283.33
العناية بالمحصول	5عامل	1460	7.300.00
الجني اليدوي	7عامل	1790	12.530.00
ثانيا:رأس المال العامل	29.000.00	1	29.000.00
ثالثا:المكننة ساعات التشغيل			
تحضير الأرض	20.55 س	2626.2	53.968.41
الجني الميكانيكي	8.95 س	1800	16.110.00
رابعا:الكهرباء	280.36	82.5 يوم	23.129.70
خامسا:مصدات الرياح	525.66	82.5	43.366.95
سادسا:السماد الطبيعي	250 كلغ	54.17	13.542.5
سابعا:الأرض	1 هكتار	1 هكتار	1 هكتار
المجمـــــوع			206.226.21
العائد الخاص A	30060	38.05	1.143.783.00
الربحية الخاصة D			662.035.61

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

يوضِّح الجدول رقم (10) تكاليف الإنتاج لمحصول البطاطا بالأسعار الخاصة، حيث بلغت تكاليف المدخلات المتاجر بها 275.521.18دج، بينما بلغت تكاليف الموارد المحلية 206.226.21دج، أما العائد الخاص بلغ 1.143.783.00دج، وبالتالي تكون الربحية الخاصة 662.035.61 دج.

❖ **حساب الصف الثاني للمصفوفة (الأسعار الاجتماعية):**

يوضح الجدول رقم (11) عناصر الصف الثاني لمصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا، أي التكاليف والعائد والأرباح محسوبة بالأسعار الاجتماعية

جدول رقم (11): تكاليف عناصر الإنتاج والعائد بالأسعار الاجتماعية لمحصول البطاطا للموسم:2017/2016

البيان	الكمية /الهكتار	سعر الوحدة	كلفة العنصر الإنتاجي
المدخلات القابلة للاتجار			
البذور	1850	30.10	55.685.00
السماد الكيماوي	477.5 كلغ	49.25	23.516.88
أدوية ومبيدات	5.5 لتر	251.74	1.384.57
المجموع			80.586.45
المدخلات الغير قابلة للاتجار			
أولا:العمل (عامل/يوم)			
تحضير الأرض	4عامل	1503.33	6013.32
السقي	1عامل	1283.33	1283.33
العناية بالمحصول	5عامل	1460	7300
الجني اليدوي	7عامل	1790	1253
ثانيا:رأس المال العامل	29.000.00	1	29.000.00
ثالثا:المكننة ساعات التشغيل			
تحضير الأرض	20.55 س	2626.2	53.964.41
الجني الميكانيكي	8.95 س	1800	16.110.00
رابعا:الكهرباء	515.90	82.5 يوم	42.561.75
خامسا:مصدات الرياح	525.66	82.5	43.366.95
سادسا:السماد الطبيعي	250 كلغ	54.17	13.542.50
سابعا:الأرض	1 هكتار	1 هكتار	1 هكتار
المجموع			214.395.26
العائد الاجتماعي E	30060	47.23	1.419.733.80

الربحية الاجتماعية H	1.124.752.09

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

إذا كانت الأسواق في حالة منافسة كاملة والاقتصاد في حالة توازن عام، فان الأسعار السائدة تمثل الأسعار الاجتماعية، ولعدم توفر هذه الشروط في السوق والاقتصاد الجزائري بسبب سياسة التدخل الحكومي في دعم القطاع الزراعي، فإن أسعار السوق لا تمثل أسعار التوازن (أسعار الظل)، وبما إن الأسعار الاجتماعية لا يمكن إيجادها مباشرة من السوق المحلي، والتي تعطي أرقاما تقريبية للأسعار الاجتماعية، تم اللجوء إلى الأسعار الحدودية، وأُعتمدت الأسعار الاجتماعية للبذور على القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة لبذور البطاطا الهولندية، بينما اعتمدت الأسعار الاجتماعية للأسمدة وللأدوية والمبيدات على بيانات البنك الدولي. أما فيما يخص أسعار الموارد المحلية فقد اعتمدت نفس الأسعار الخاصة بالنسبة للعمل لصعوبة انتقال العمل العامل في مجال الزراعة بالمنطقة إلى نشاط بديل في المدى القصير، كما أُعتمدت نفس ساعات تشغيل المكننة كسعر ظل، وأُعتمدت الأسعار الخاصة كأسعار اجتماعية لكل من الأرض والأسمدة الطبيعية ومصدات الرياح نظراً لتوفر مساحات شاسعة قابلة للاستصلاح الزراعي بالمنطقة، والتي تعتمد أرضها الرملية الفقيرة بشكل كبير على السماد الطبيعي من مخلفات الحيوانات والدواجن المستجلبة من مختلف مناطق الوطن، أما الكهرباء فقد تم اعتماد متوسط سعر الوكالة الدولية للطاقة في إحصائياتها حول رسوم وأسعار الطاقة لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)[1].

المطلب الثالث: مخرجات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا بمنطقة سُوف

بعد إتمام حساب التكاليف والعوائد بالأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية لمحصول البطاطا بمنطقة وادي سُوف، أصبح بالإمكان وضع تقديرات لعناصر مصفوفة تحليل السياسات، ثم حساب مختلف المؤشرات المتعلقة بتحليل السياسات الزراعية الخاصة بمحصول البطاطا بمنطقة وادي سُوف.

أولا:عرض مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا:

اعتماداً على نتائج الجدول رقم (10) المتعلق بتكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الخاصة والجدول رقم (11) المتعلق بتكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الاجتماعية لمحصول البطاطا بمنطقة وادي سُوف، فإنه يمكننا بناء الجدول رقم (12) والذي يمثِّل مصفوفة تحليل السياسات للهكتار الواحد من محصول البطاطا محسوبة بالدينار/هكتار.

[1] International Energy Agency, energy prices and taxes, France, 2013, p 333.

جدول رقم (12): مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا بمنطقة وادي سُوف للموسم 2017/2016

	الإيرادات	التكاليف		الربح
		المدخلات القابلة للتجارة	العوامل المحلية	
الأسعار الخاصة	A 1.143.783.00	B 275.521.18	C 206.226.21	D 662.035.61
الأسعار الاجتماعية	E1.419.733.80	F 80.586.45	G 214.395.26	H 1.124.752.09
الفارق	I 275.950.80-	J194.934.73	K -8169.05	L 462.716.48-

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

يتضِّح من الجدول رقم (10) أن إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة بلغت 275.521.18 دج/هكتار، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية .80.586.45 دج/هكتار، أما تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الخاصة فقد بلغت206.226.21 دج/هكتار، بينما بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية 214.395.26دج/هكتار، وبلغ العائد بالأسعار الاجتماعية نحو 1.419.7332.80 دج/هكتار، أما العائد بالأسعار الخاصة فقد بلغ 1.143.783.00دج/هكتار، وبلغ الربح بالأسعار الاجتماعية نحو 1.124.752.09دج/هكتار، بينما وصل الربح بالأسعار الخاصة نحو 662.035.61 دج/هكتار.

ثانيا:مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا:

تُوفِّر مصفوفة تحليل السياسات مجموعة مؤشرات مباشرة لتقييم الكفاءة والميزات النسبية للنظام، ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (13):

جدول رقم (13): مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا للموسم:2017/2016

المؤشرات	المعادلات	القيمة
الربحية المالية (FP)	[D = A - B - C]	662.035.61
معامل تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة (FCB)	[C / (A - B)]	0.24
الربحية الاجتماعية (SP)	[H = E - F - G]	1.124.752.09
تكلفة العوامل المحلية (DRC)	[G / (E - F)]	0.16
معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	[(F + G) / E]	0.21
التحويلات	[L = I- J - K]	-462.716.48
معامل الحماية الاسمية (NPC)	[A / E]	0.81
معامل الحماية الفعال (EPC)	[(A - B) / (E - F)]	0.65

معامل الربحية (PC)	[D / H]	0.59
معامل دعم المنتجين (PSR)	[L / E]	- 0.33
معامل مكافئ دعم المنتج (ESP)	[L / A]	- 0.40

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

يمكننا أن نلخص أهم نتائج مخرجات الجدول رقم (13) في النقاط التالية:

- تشير النتائج إلى أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة تساوي 0.24، وهي أصغر من الواحد وهذا يدل على أن نظام إنتاج البطاطا في منطقة وادي سُوف يعتبر منافساً؛
- قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية تساوي 0.16 وهي أصغر من الواحد، وهو ما يشير إلى أن نظام إنتاج البطاطا في منطقة وادي سُوف يتميز بالميزة النسبية، أي أننا نستخدم موارد محلية ذات قيمة أقل من القيمة المضافة؛
- تشير قيمة معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية المساوية لـ 0.21 ، وهي أصغر من الواحد إلى أن نظام إنتاج البطاطا في منطقة وادي سُوف يتميز بالميزة النسبية، وهو معامل أكثر ملائمة كونه يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكاملة للإنتاج بدل العوامل المحلية فقط؛
- تشير قيمة معامل الحماية الاسمية المساوية لـ 0.81 ، وهي اقل من الواحد ما يدل على أن النظام يستفيد من الحماية، ولكن قيمة معامل الحماية الفعال المساوية لـ 0.65، وهي أصغر من الواحد تشير إلى النظام لا يستفيد من إجمالي مستوى الحماية مع الأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات على القيمة الخاصة للمنتجات القابلة للتجارة والمستلزمات القابلة للتجارة؛
- معامل الربحية والذي يساوي 0.59، وهو أصغر من الواحد ما يشير إلى أن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من النظام، كما أن قيمة التحويلات سالبة (462.716.48-دج) مما تعني أنه توجد تحويلات من النظام إلى الاقتصاد بهذه القيمة المطلقة؛
- قيمة معامل دعم المنتجين البالغة – 0.33، ونظراً لأن هذه القيمة سالبة فإن ذلك يعني أن كلاً من الإنتاج وعناصر الإنتاج لمحصول البطاطا بمنطقة وادي سُوف لا تتمتع بأي دعم حقيقي بل بسياسة سعرية مُعاكسة ومُعيقة للمزارعين، كما أن قيمة معامل مكافئ دعم المنتج تساوي 0.40-، مما يعني أنه لا يوجد دعم للمُنتِج بل هناك دعم للمستهلك بهذا المقدار.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو)

ظهر بالمنطقة نهاية الثمانينيات وقد تبوأت المنطقة المراتب الأولى في إنتاجه وطنيا لفترات، حيث تزيد طول فترة التشمس من جودته وترفع من قيمته الغذائية ،كما تزيد التربة الرملية من مردود الهكتار

بلغت المساحة المزروعة بالفول السوداني في إقليم سوف 2000 هكتارا 28,25 % من المساحة الوطنية وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى وطنيا.

الإنتاج :

تحتل منطقة الدراسة المرتبة الأولى وطنيا من ناحية إنتاج الفول السوداني . تقدر كمية الإنتاج سنة 2017 في إقليم سوف : 250 31 قنطار 20,41 % من الإنتاج الوطني (بمردود 57 ق/هكتار)[1].

المطلب الأول: تحليل البيانات العامة لمحصول الفول السوداني

جدول رقم (14) عمر المزارع:

البيانات	اقل من 30	40-31	50-41	أكثر من 50	المجموع
عدد العينات	16	29	8	7	60
النسبة	26.67%	48.33%	13.33%	11.67%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

من خلال الجدول رقم14 والذي يمثل أعمار المزارعين يتضح لنا أن الفئة من 40/31 تمثل النسبة الأكبر والمقدرة ب 48.33% وتعبر هذه النسبة على أن الفئة الغالبة في القطاع الزراعي في المنطقة متوسطة العمر أما باقي النسب فهيا مقسمة كما يلي : الفئة اقل من 30 سنة قدرة نسبتها % 26.67،أما الفئة الثالثة التي يتراوح معدل أعمارها من 50/41 سنة فقدرة نسبتها ب13.33 %، وأخيرا فئة أكثر من 50 سنة فكانت نسبتها 11.67% .

جدول رقم (15) المهنة الرئيسية للمزارع:

البيانات	زراعة	زراعة وظيفة	زراعة تجارة	زراعة تربية مواشي	المجموع
عدد العينات	14	11	30	5	60
النسبة	23.33%	18.33%	50.00%	8.33%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

[1] إحصائيات غرفة التجارة والصناعة سوف

يتضح لنا من الجدول رقم 15 والخاص ب المهنة الرئيسة للمزارعين أن نسبة 50% تعتبر لهم بمثابة زراعة تجارة،أما الفئة الثانية فقدرة نسبتها ب% 23.33 وتمثل مهنة الزراع فقط، أما النسبة الثالثة والتي كانت لزراعة الوظيفية فقدرت ب:18.33% ،وأخيرا فكانت لزراعة تربية المواشي النسبة 8.33% .

جدول رقم (16) المستوى التعليمي للمزارع:

البيانات	ابتدائي أو اقل	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
عدد العينات	6	27	18	9	60
النسبة	10.00%	45.00%	30.00%	15.00%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

اتضح لنا من الجدول رقم 16 والذي يدرس المستوى التعليمي أن نسبة 45% كانت للمستوى المتوسط،أما المستور الابتدائي يمثل نسبة 30 %،أما نسبة المستوى الثانوي فقدرت ب:15%، وكانت النسبة الباقية للمستوى الجامعي 10% .

جدول رقم (17) عدد أفراد الأسرة:

البيانات	اقل من 5	من 6 إلى 10	من 11 إلى 15	أكثر من 15	المجموع
عدد العينات	17	20	13	10	60
النسبة	28.33%	33.33%	21.67%	16.67%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

من خلال الجدول رقم:(17) الذي يدرس عدد أفراد أسرة المزارع اتضح لنا أن نسبة 33.33% كانت لعدد الأفراد من 6-10، والنسبة لأقل من خمسة أفراد فكانت نسبتها 28.33%، والنسبة الموالية لعدد الأفراد من 11-15 فقدرات ب:21.67%، وتليها النسبة 16.67 % لعدد الأفراد من 15 فأكثر.

جدول رقم(18) عدد سنوات العمل في الزراعة:

البيانات	**اقل من 5**	**من 5 إلى 6**	**من 7 إلى 8**	**أكثر من 9**	**المجموع**
عدد العينات	20	17	13	10	60
النسبة	33.33%	28.33%	21.67%	16.67%	100.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

تبين من الجدول رقم (18) والخاص بسنوات العمل في الزراعة فجاءت النسب كما يلي:من 5-6 سنوات بنسبة % 28.33 أما النسبة الموالية والمقدرة 21.67% فكانت لعد السنوات من 7-8 سنة عمل في الزراعة، تليها النسبة 33.33% والتي تمثل فئة لأقل من 5 سنوات، وأكثر من 9 سنوات كانت النسبة 16.67%.

المطلب الثاني:المعاملات الفنية لمحصول الفول السوداني (الكاوكاو):

بعد فرز البيانات الواردة في الاستبانة الخاصة بالدراسة وتبويبها، أمكن وضع الجدول رقم (19) والذي يوضح المعاملات الفنية لمحصول الفول السوداني (الكاوكاو) أي حاجة الهكتار الواحد من مستلزمات الإنتاج، والإنتاجية.

البيان	عنصر الإنتاج	الكمية/هكتار
المدخلات المتاجر بها	البذور	252 كلغ
	السماد الكيماوي	298 كلغ
	أدوية ومبيدات	3.5 ل
الموارد المحلية	أولا:العمل (عامل/يوم)	
	تحضير الأرض	1.85/1.9
	السقي	1/142.5
	العناية بالمحصول	12.76/9.133
	الجني اليدوي	13/8.48
	ثانيا:رأس المال العامل	41444.67 دج
	ثالثا:المكننة ساعات التشغيل	
	تحضير الأرض	9 س
	الجني الميكانيكي	0 س
	رابعا:الكهرباء	57350
	خامسا:مصدات الرياح	38350
	سادسا:السماد الطبيعي	2220
	سابعا:الأرض	1 هكتار
إجمالي إيراد الهكتار		6010 كلغ

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

إن المدخلات المتاجر بها لمحصول الفول السوداني (الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف تتمثل في البذور، والسماد الكيميائي، والأدوية والمبيدات، بينما الموارد المحلية تتمثل في العمل مقدر بعامل يوم، ورأس المال العامل ممثلاً في اندثار وسائل السقي المستخدمة، والمكننة مقدرة في ساعات تشغيل، وقيمة الكهرباء، ومصدات الرياح، والسماد الطبيعي، والأرض، وأخيراً إنتاجية الهكتار مقدرة بمتوسط إنتاج هكتار واحد من الفول السوداني (الكاوكاو).

أولا:حساب الأسعار عند الاستيراد وعند التصدير للمحاصيل المختارة:

بسبب سياسات التدخل الحكومي في دعم بعض المحاصيل الزراعية فإن الأسعار السائدة في السوق لا تمثل الأسعار الاجتماعية (أسعار الظل)، وبمأن الأسعار الاجتماعية لا يمكن إيجادها مباشرة من السوق المحلي فقد تم

اللجوء إلى الأسعار الحدودية، وهي أسعار السلع المستوردة محولة بالعملة المحلية والتي تعطي أرقاماً تقريبية للأسعار الاجتماعية وذلك من خلال احتساب أسعار المساواة للاستيراد عند باب المزرعة*، وفق المعادلة رقم (02):

$$FIPP = BP_{cif} \times ER + HCP + TCBM + IC - TCFM - TPC0 \ldots. (02)$$

إذ أن:

FIPP = سعر المساواة للاستيراد؛

$BP_{(cif}$ = السعر الحدودي للاستيراد؛

ER = سعر الصرف التوازني؛

HCP = تكاليف التحميل والمناولة؛

TCBM = تكاليف النقل من الحدود إلى السوق؛

IC = تكاليف التأمين؛

TCFM = تكاليف النقل من المزرعة إلى السوق؛

TPC = تكاليف الفقد في الوزن أثناء التصنيع (التجميد) أو أثناء النقل والتسويق.

جدول رقم (20): تعديل الأسعار العالمية للمحاصيل المختارة إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة لموسم 2017/2016

البيان	الفول السوداني (الكاوكاو)
سعر تصدير الطن الواحد fob	2800
كلفة النقل والتأمين وصولا إلى الميناء (الحدود)	55.69
سعر الاستيراد للبلد CIF	2855.69
سعر الصرف التوازني (دينار/دولار)	109.45
سعر الاستيراد بالدينار CIF	312.555.27
كلفة النقل والتحميل من الميناء إلى المخازن الرئيسة	40.000.00
كلفة الفقد في الوزن عند التصنيع أو التسويق (%)	63.200.00
القيمة المساواتية للاستيراد	289.355.27
تكاليف النقل من باب المزرعة إلى المخازن الرئيسية	12.000.00
القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة	277.355.27

* أسعار المساواة للاستيراد عند باب المزرعة: Farm gate Import Parity Prices.

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

الجدول رقم (20) يوضح تعديل الأسعار العالمية لمحاصيل الفول السوداني (الكاوكاو) ، إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة، حيث تم تحديد سعر تصدير الطن الواحد للمحاصيل المختارة إعتماداً على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) من موقعها الالكتروني الإحصائي[1]، بينما تم تحديد كلفة النقل والتأمين وصولا إلى الميناء اعتمادا على بيانات موقع البنك الدولي[2]، وكتاب استعراض النقل البحري لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[3]، أما السعر الصرف التوازني فقد تم استخراجها من بيانات البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري، كما تم الاعتماد على التكاليف السائدة لدى الناقلين بالمنطقة في تحديد كلفة النقل والتحميل من الميناء إلى المخازن الرئيسة، بينما تم تحديد نسبة الفقد في الوزن عند التصنيع أو التسويق للمحاصيل الثلاثة اعتماداً على عدة دراسات سابقة شَملت نفس النوع من المحاصيل، أما تكاليف النقل من باب المزرعة إلى المخازن الرئيسية فتم الاعتماد على متوسط التكاليف السائدة لدى الناقلين بالمنطقة.

ثانيا:حساب مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني (الكاوكاو) بالأسعار الخاصة:

جدول رقم (21): تكاليف عناصر الإنتاج والعائد بالأسعار الخاصة لمحصول الفول السوداني للموسم:2016-2017

البيان	الكمية /الهكتار	سعر الوحدة	كلفة العنصر الإنتاجي
المدخلات القابلة للاتجار			
البذور	252	417.50	105.210.00
السماد الكيماوي	398 كلغ	76.50	30.447.00
أدوية ومبيدات	3.5 ل	5833.3	20.416.55
المجموع			**156.073.55**
المدخلات الغير قابلة للاتجار			
أولا:العمل (عامل/يوم)			
تحضير الأرض	2عامل	1406.25	2.812.5
السقي	1عامل	1320	1.320.00
العناية بالمحصول	10عامل	1790.2	1.790.20
الجني اليدوي	11عامل	1650	1.815.00
ثانيا:رأس المال العامل	21.054.992	1	21.054.992

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations, Statistics Division, From the website on 20/04/2018

[2]:البنك الدولي، البيانات، تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)، من الموقع الالكتروني بتاريخ 2018/04/20

[3] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Review of Maritime Transport, United Nations publication, Switzerland, 2014, p 51.

ثالثا:المكننة ساعات التشغيل			
تحضير الأرض	9 س	1800	16.200.00
الحني الميكانيكي	0	0	0.00
رابعا:الكهرباء	423.87	135.3	57.350.00
خامسا:مصدات الرياح	287.14	135.3	38.850.042
سادسا:السماد الطبيعي	300	90	27.000.00
سابعا:الأرض	1 هكتار	1 هكتار	1 هكتار
المجـــموع			**168.192.53**
العائد الخاص A	6010	252.8	**1.519.328.00**
الربحية الخاصة D			**1.195.061.92**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات الاستبيان

يوضّح الجدول رقم (21) تكاليف الإنتاج لمحصول البطاطا بالأسعار الخاصة، حيث بلغت تكاليف المدخلات المتاجر بها156.073.55دج، بينما بلغت تكاليف الموارد المحلية 168.192.53دج، أما العائد الخاص بلغ 1.519.328.00دج، وبالتالي تكون الربحية الخاصة 1.95.061.92دج.

❖ حساب الصف الثاني للمصفوفة (الأسعار الاجتماعية):

يوضح الجدول رقم (22) عناصر الصف الثاني لمصفوفة تحليل السياسات لمحصول البطاطا، أي التكاليف والعائد والأرباح محسوبة بالأسعار الاجتماعية.

جدول رقم (22): تكاليف عناصر الإنتاج والعائد بالأسعار الاجتماعية لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) للموسم:2016–2017

البيان	الكمية /الهكتار	سعر الوحدة	كلفة العنصر الإنتاجي
المدخلات القابلة للاتجار			
البذور	252 كلغ	151.04	38.062.08
السماد الكيماوي	398 كلغ	49.25	19.601.50
أدوية ومبيدات	3.5 ل	251.74	881.09
المجموع			**58.544.67**
المدخلات الغير قابلة للاتجار			
أولا:العمل (عامل/يوم)			
تحضير الأرض	2عامل	1406.25	2.812.5
السقي	1عامل	1320	1.320.00
العناية بالمحصول	10عامل	1790.2	1.790.20

الجني اليدوي	11عامل	1650	1.815.00
ثانيا:رأس المال العامل	21.054.992	1	21.054.992
ثالثا:المكننة ساعات التشغيل			
تحضير الأرض	9 س	1800	16.200.00
الجني الميكانيكي	0 س	0	0.00
رابعا:الكهرباء	423.87	135.3	57.350.00
خامسا:مصدات الرياح	515.90	135.3	69.801.27
سادسا:السماد الطبيعي	300كلغ	90	27.000.00
سابعا:الأرض	1 هكتار	1 هكتار	1 هكتار
المجموع			**199.143.962**
العائد الاجتماعي E	6010	277.36	**1.666.933.60**
الربحية الاجتماعية H			**1.409.244.97**

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

إذا كانت الأسواق في حالة منافسة كاملة والاقتصاد في حالة توازن عام، فان الأسعار السائدة تمثل الأسعار الاجتماعية، ولعدم توفر هذه الشروط في السوق والاقتصاد الجزائري بسبب سياسة التدخل الحكومي في دعم القطاع الزراعي، فإن أسعار السوق لا تمثل أسعار التوازن (أسعار الظل)، وبما إن الأسعار الاجتماعية لا يمكن إيجادها مباشرة من السوق المحلي، والتي تعطي أرقاما تقريبية للأسعار الاجتماعية، تم اللجوء إلى الأسعار الحدودية، واعتمدت الأسعار الاجتماعية للبذور على القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة لبذور الفول السوداني الصينية، بينما اعتمدت الأسعار الاجتماعية للأسمدة وللأدوية والمبيدات على الشركة العالمية للأدوية vapco. أما فيما يخص أسعار الموارد المحلية فقد اعتمدت نفس الأسعار الخاصة بالنسبة للعمل لصعوبة انتقال العمل العامل في مجال الزراعة بالمنطقة إلى نشاط بديل في المدى القصير، كما أُعتمدت نفس ساعات تشغيل المكننة كسعر ظل، وأُعتمدت الأسعار الخاصة كأسعار اجتماعية لكل من الأرض والأسمدة الطبيعية ومصدات الرياح نظراً لتوفر مساحات شاسعة قابلة للاستصلاح الزراعي بالمنطقة، والتي تعتمد أرضها الرملية الفقيرة بشكل كبير على السماد الطبيعي من مخلفات الحيوانات والدواجن المستجلبة من مختلف مناطق الوطن، أما الكهرباء فقد تم اعتماد متوسط سعر الوكالة الدولية للطاقة في إحصائياتها حول رسوم وأسعار الطاقة لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD).[1]

[1] International Energy Agency, energy prices and taxes, France, 2013, p 333.

المطلب الثالث: مخرجات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني بمنطقة سُوف

بعد إتمام حساب التكاليف والعوائد بالأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف، أصبح بالإمكان وضع تقديرات لعناصر مصفوفة تحليل السياسات، ثم حساب مختلف المؤشرات المتعلقة بتحليل السياسات الزراعية الخاصة بمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف.

أولا:عرض مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو):

اعتماداً على نتائج الجدول رقم (21) المتعلق بتكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الخاصة والجدول رقم (22) المتعلق بتكاليف عناصر الإنتاج والعائد (ميزانية الحقل) بالأسعار الاجتماعية لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف، فإنه يمكننا بناء الجدول رقم (23) والذي يمثِّل مصفوفة تحليل السياسات للهكتار الواحد من محصول الفول السوداني(الكاوكاو) محسوبة بالدينار/هكتار.

جدول رقم (23): مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف للموسم 2017/2016

	الإيرادات	التكاليف		الربح
		المدخلات القابلة للتجارة	العوامل المحلية	
الأسعار الخاصة	A1.519.328.00	B 156.073.55	C 168.192.53	D 1.195.061.92
الأسعار الاجتماعية	E 1.666.933.60	F 58.544.67	G 199.143.962	H 1.409.244.97
الفارق	I -147.605.60	J 97.528.88	K -30.951.43	L -214.183.05

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

يتضِّح من الجدول رقم (23) أن إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة بلغت 156.073.55دج/هكتار، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية 58.544.67دج/هكتار، أما تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الخاصة فقد بلغت168.192.53دج/هكتار، بينما بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية 199.143.962دج/هكتار،وبلغ العائدبالأسعار الاجتماعية نحو 1.666.933.60دج/هكتار، أما العائد بالأسعار الخاصة فقد بلغ 1.519.328.00دج/هكتار، وبلغ الربح بالأسعار الاجتماعية نحو 1.409.244.97دج/هكتار، بينما وصل الربح بالأسعار الخاصة نحو 1.195.061.92.دج/هكتار.

ثانيا:مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو):

تُوفِّر مصفوفة تحليل السياسات مجموعة مؤشرات مباشرة لتقييم الكفاءة والميزات النسبية للنظام، ويمكن تلخيصها في الجدول رقم (24):

جدول رقم (24): مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) للموسم:2016–2017

المؤشرات	المعادلات	القيمة
الربحية المالية (FP)	[D = A - B - C]	1.195.061.92
معامل تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة (FCB)	[C / (A - B)]	0.12
الربحية الاجتماعية (SP)	[H = E - F - G]	1.409.244.97
تكلفة العوامل المحلية (DRC)	[G / (E - F)]	0.12
معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	[(F + G) / E]	0.15
التحويلات	[L = I- J - K]	-214.183.05
معامل الحماية الاسمية (NPC)	[A / E]	0.91
معامل الحماية الفعال (EPC)	[(A - B) / (E - F)]	0.85
معامل الربحية (PC)	[D / H]	0.14
معامل دعم المنتجين (PSR)	[L / E]	-0.13
معامل مكافئ دعم المنتج (ESP)	[L / A]	-0.14

المصدر: تمّ إعداده اعتماداً على مخرجات الدراسة الميدانية

يمكننا أن نلخص أهم نتائج مخرجات الجدول رقم (24) في النقاط التالية:

- تشير النتائج إلى أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة تساوي 0.12، وهي أصغر من الواحد وهذا يدل على أن نظام إنتاج الفول السوداني(الكاوكاو) في منطقة وادي سُوف يعتبر منافساً؛
- قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية تساوي 0.12 وهي أصغر من الواحد، وهو ما يشير إلى أن نظام إنتاج الفول السوداني(الكاوكاو) في منطقة وادي سُوف يتميز بالميزة النسبية، أي أننا نستخدم موارد محلية ذات قيمة أقل من القيمة المضافة؛
- تشير قيمة معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية المساوية لـ 0.15، وهي أصغر من الواحد إلى أن نظام إنتاج الفول السوداني(الكاوكاو) في منطقة وادي سُوف يتميز بالميزة النسبية، وهو معامل أكثر ملائمة كونه يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكاملة للإنتاج بدل العوامل المحلية فقط؛
- تشير قيمة معامل الحماية الاسمية المساوية لـ 0.91، وهي اصغر من الواحد ما يدل على أن النظام يستفيد من الحماية، ولكن قيمة معامل الحماية الفعال المساوية لـ 0.85 ، وهي أصغر من الواحد تشير إلى النظام لا

يستفيد من إجمالي مستوى الحماية مع الأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات على القيمة الخاصة للمنتجات القابلة للتجارة والمستلزمات القابلة للتجارة؛

- معامل الربحية والذي يساوي 0.14 ، وهو أصغر من الواحد ما يشير إلى أن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من النظام، كما أن قيمة التحويلات سالبة (214.183.05- دج) مما تعني أنه توجد تحويلات من النظام إلى الاقتصاد بهذه القيمة المطلقة؛
- قيمة معامل دعم المنتجين البالغة 0.13 - ، ونظراً لأن هذه القيمة سالبة فإن ذلك يعني أن كلاً من الإنتاج وعناصر الإنتاج لمحصول الفول السوداني(الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف لا تتمتع بأي دعم حقيقي بل بسياسة سعرية مُعاكسة ومُعيقة للمزارعين، كما أن قيمة معامل مكافئ دعم المنتج تساوي 0.14- ، مما يعني أنه لا يوجد دعم للمُنتِج بل هناك دعم للمستهلك بهذا المقدار.

خاتمة

خـاتمـة:

تناولنا ضمن هذه الدراسة التطرق إلى موضوع يستقطب اهتمام الاقتصاديين والهيئات الدولية، والدول ألا وهو التنافسية،التي أصبحت غاية يسعى على بلوغها الدول، ففي ظل العولمة المتميزة بفتح الحدود ورفع الحواجز الجمركية والجبائية أمام حركة السلع عبر مختلف دول العالم خاصة تلك المنضوية تحت راية المنظمة العالمية للتجارة ،أصبح اهتمام الدول منصب حول تحقيق تنافسية عالية تسمح لهم بالدخول إلى الأسواق الدولية لتصريف منتجاتها وتحقيق أرباح إضافية، أما الدول التنافسية العالية تسمح لها باستقطاب استثمارات أجنبية متمثلة في رؤوس أموال باحثة عن هوامش ربح أكبر وبيئة مساعدة ومشجعة على الاستثمار والربح في نفس الوقت بالنسبة للقطاع الذي يتميز بالمنافسة في أسواق داخلية والنفاذ إلى الأسواق الدولية،كل هذه العوامل تساعد في ارتفاع الناتج الداخلي الخام، والذي بدوره يحسن مستوى المعيشة لأفراد الدولة.

وعليه فإن تحقيق تنافسية المنتجات الزراعية بمنطقة وادي سوف، حتماً ستدفع القطاعات المعنية وذات الصلة بها لتطوير أساليب عملها وبخاصة القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية.

من خلال دراستنا، اتضح لنا أن التغييرات السريعة في كل المجالات، الخدمية، و الصناعية ،و الزراعية، و هذا ما يفرض على المؤسسات و خاصة الزراعية منها أن تفحص و تكتشف ما لديها من فرص، و عوامل نجاح فتعمل على تثمينها ،و تنميتها ،و لا سيما تلك التي يمكن أن تكون ا للموارد المستدامة وهو ما يمكن القطاع الزراعي من ميزة تنافسية، و من جانب آخر فالدراسة الميدانية بينت لنا العديد من النقاط فيما يخص المساحة و الإنتاج و الإنتاجية و مدى الترابط بين هذه العناصر جميعا و تكلفة الإنتاج و اتضح لنا اثر الإنتاج بالحجم الكبير و اتجاه التكلفة نحو الانخفاض بناءا على التحليلات الميدانية والنتائج البحثية التي توصلنا إليها وذلك للتحقق من صحة اختبار الفرضيات و ذلك كما يلي:

- ❖ تم قبول الفرضية الأولى وذلك من خلال التحقق من أن مصفوفة تحليل السياسات هي أداة من أدوات المستعملة في؛
- ❖ تم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على أن محصول البطاطا بمنطقة وادي سوف يتمتع بميزة نسبية مما يؤدي إلى وجود قدرة تنافسية لهذا المحصول؛
- ❖ رفض الفرضية الثالثة والتي تنص على انه لا يتميز محصول الفول السوداني بمنطقة وادي سوف بالميزة التنافسية حيث انه من خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا العكس وهو توفر هذا المحصول على الميزة التنافسية؛

❖ قبول الفرضية الرابعة في جزئها الأول والتي تنص على أن محصول البطاطا دور هام في تطوير الصادرات، ورفضها في الجزء الثاني الذي ينص على انه لا يوجد دور هام بالنسبة للفول السوداني في تطوير الصادرات ولكن قبل عملية التصدير يجب توفر شروط موضوعية،كتوفر فضاءات التبريد في الأسواق،توفر وحدات لفرز وتصنيف وتعبئة وتغليف المحاصيل كمشاريع متممة.

ومكّنت الدراسة من خلال الفصلين النظري والتطبيقي بالخروج بالنتائج التالية:

❖ يؤثِّر الحصول على الأراضي وضمان حيازتها على مدى إستعداد المزارعين أو مدى قدرتهم على الاستثمار في تحسين الإنتاج والإدارة المستدامة للأراضي، وإستخدام التكنولوجيات الجديدة في الممارسات الزراعية المستدامة؛

❖ تُشجِّع الإعانات للموارد الزراعية الطبيعية والأسمدة العضوية وترشيد إستخدام مياه الري الزراعي، إلى جانب إدخال أسعار سوقية لخدمات النظم الإيكولوجية وللتنوع البيولوجي، يمكن أن يشكل جزءاً من سياسة حكومية مُوجَّهة لتشجيع تكثيف الصادرات الزراعية؛

❖ شهدت الزراعة بولاية الوادي توسعاً في المساحات المزروعة وتكثيفاً معتبراً لبعض المحاصيل، أبرزها إنتاج البطاطا والذي جعل الولاية تحتل الصدارة بنسبة 23.3% وطنياً، والفول السوداني بنسبة 41.20% وطنياً، بالإضافة لتجارب مشجِّعة في تكثيف زراعة وإنتاج الزيتون والحبوب؛

❖ أستخدِمت أهم الأدوات والأساليب الكمية الحديثة لتحليل السياسات الزراعية، وهي مصفوفة تحليل السياسات (PAM)، لتحليل السياسات الزراعية الخاصة بمحاصيل البطاطا و الفول السوداني، لكونهما يمثلان أهم أوجه التكثيف المحصولي بمنطقة وادي سُوف؛

❖ تمّ تعديل الأسعار العالمية لمحاصيل البطاطا الفول السوداني إلى القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة، بلغت القيمة المساواتية للاستيراد عند باب المزرعة للطن الواحد من محصول البطاطا 47.230.00 دج/طن، و277.355.27دج/طن لمحصول الفول السوداني ؛

❖ بلغ إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة لمحصول البطاطا 275.521.18دج/هكتار، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية 80.586.45دج/هكتار، أما تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الخاصة فقد بلغت 206.222.21دج/هكتار، بينما بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية 214.395.26دج/هكتار، وبلغ العائد بالأسعار الاجتماعية نحو 1.419.733.80 دج/هكتار، أما العائد

بالأسعار الخاصة فقد بلغ 1.143.783.00 دج/هكتار، وبلغ الربح بالأسعار الاجتماعية نحو 1.124.752.09دج/هكتار، بينما وصل الربح بالأسعار الخاصة نحو 662.035.6دج/هكتار؛

❖ بلغ إجمالي كلفة المدخلات المتاجر بها بالأسعار الخاصة لمحصول الفول السوداني 156.073.55دج/هكتار، في حين بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية 58.544.67دج/هكتار، أما تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الخاصة فقد بلغت 168.192.53 دج/هكتار، بينما بلغ إجمالي كلفتها بالأسعار الاجتماعية 199.143.96 دج/هكتار، وبلغ العائد بالأسعار الاجتماعية نحو 1.666.933.60دج/هكتار، أما العائد بالأسعار الخاصة فقد بلغ 1.519.328.00 دج/هكتار، وبلغ الربح بالأسعار الاجتماعية نحو 1.409.244.97دج/هكتار، بينما وصل الربح بالأسعار الخاصة نحو 1.195.061.92دج/هكتار.

❖ تشير مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات إلى أن نظام إنتاج البطاطا في منطقة وادي سُوف يعتبر منافساً ويتميز بالميزة النسبية، كما أنه لا يستفيد من إجمالي مستوى الحماية، بالإضافة إلى أن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من النظام بقيمة بلغت نحو 30.060.00 دج/هكتار، كذلك فإن كلاً من الإنتاج وعناصر الإنتاج لا تتمتع بأي دعم حقيقي ولا يوجد دعم للمُنتِج بل هناك دعم للمستهلك؛

❖ تشير مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات إلى أن نظام إنتاج الفول السوداني في منطقة وادي سُوف يعتبر منافساً ويتميز بالميزة النسبية، كما أنه لا يستفيد من إجمالي مستوى الحماية، بالإضافة إلى أن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من النظام بقيمة بلغت نحو 60.10.00 دج/هكتار، كذلك فإن كلاً من الإنتاج وعناصر الإنتاج لا تتمتع بأي دعم حقيقي ولا يوجد دعم للمُنتِج بل هناك دعم للمستهلك.

التوصيات:

❖ البدء بدراسة متطلبات الأسواق الخارجية من أنواع البطاطا والفول السوداني ليصار إلى الإنتاج حسب طلب هذه الأسواق وأوقات الحاجة، على سبيل المثال التحضير لتوفير متطلبات الأسواق الأوربية؛

❖ تأمين البذار المحسن بالنوعية والكمية المناسبة والسعي لتوفير البذار محليا؛

❖ ضرورة الاهتمام والدعم المتواصل من قبل الدولة للمنتج المحلي لاستغلال هذه الموارد والإمكانات المتاحة بشكل جيد؛

❖ ضرورة القيام بحملات إرشادية واسعة النطاق لتعريف المزارعين بأهمية هذا المحصول الاقتصادي والتأكيد على زراعته بمساحات واسعة.

وكآفاق لهذه الدراسة اقترحنا الموضوعات التالية:

- إستشراف مستقبل الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛
- سياسات التخطيط الاستراتيجي المستدام لاستخدامات الأراضي والحيازات الزراعية بمنطقة وادي سُوف؛
- دور البحث والإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية والريفية وخاصة بمنطقة وادي سوف؛
- التحليل الاقتصادي لكفاءة إستخدام الموارد الزراعية في إنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية بالجزائر.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1.محمد رشراش مصطفى (تحرير): الإقراض الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي، عمان، 1992؛

2.أبي سعيد الديوه ، مبادئ التسويق الزراعي،عمان :دار حامد للنشر والتوزيع،2001؛

3.رضا عبد السلام،العلاقات الاقتصادية الدولية،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،2010؛

4.السيد محمد احمد ألسريتي،اقتصاديات التجارة الخارجية،ط1،مؤسسة التوزيع،المعمورة،مصر،2009؛

5.علي جدوع شرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، ط1، الأردن المكتبة الوطنية؛

6.محمد إسماعيل و محمد الحمد القنيبط ، التسويق الزراعي، الرياض: دار المريخ للنشر، 1995؛

7.محمد دياب،التجارة الدولية عصر العولمة،دار المنهل اللبناني،بيروت،2010؛

8.محمد عبيدات التسويق الزراعي ،الأردن : دار وائل للنشر،سنة2000؛

9.عمار بشناف، "الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها"، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2000؛

10.أبو قحف عبد السلام، التنافسية و تغير قواعد اللعبة، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997.

الرسائل والأطروحات:

11.صلاح الطراونه ، و محمود ياسين، تقييم السياسات الزراعية لمحصول البندورة في سورية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات، 2006؛

12.عبد الوكيل إبراهيم محمد، طلعت حافظ إسماعيل، دراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لأهم محاصيل

13.الحبوب الاستيرادية في مصر 2014؛

14.مروان، الميزة النسبية لإنتاج محصول فستق الحقل في محافظة الانبار فضاء هيت أنموذج تطبيقي للمدة:1980-2013. منذر عبد الوهاب، حميد رشيد العبطان؛

15.ليلي احمد خواجة،القدرات التنافسية للاقتصاد المصري الواقع وسبل تحقيق الطموحات،مكتبة الشروق الدولية، ؛2004

16.فوزية غربي ،الزراعة العربية وتحديا ت الأمن الغذائي حالة الجزائر ،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت لبنان الطبعة الأولى،2006؛

17.قنوع، نزار – تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الحاضن له– مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية؛

18.القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، الطالب : ظافر محمد حمود،دمشق 2015؛

19.الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،إعداد فوزية غربي، السنة الجامعية 2008/2007؛

20.التسويق الدولي للمنتج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر– أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، من إعداد ، سليمان دحو، السنة الجامعية:2015-2016؛

21.مها عبد الفتاح إبراهيم سيد، دراسة اقتصادية تحليلية لمحصول الأرز في مصر،2015؛

22.نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية، مصر، 1998.

التقارير:

23.الطيب داودي ،مراد محبوب، تقرير التنافسية للمؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد12 نوفمبر،2007؛

24.المرصد الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 ،"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئة تخطيط الدولة،2008؛

25.المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2009 ، "المعهد العربي للتخطيط، 2009؛

26.عيسى محمد الغزالي، "القدرة التنافسية وقياسها"، تقرير المعهد العربي للتخطيط، 2003؛

27.نبيل مرسي–د.احمد سليم– الإدارة الإستراتيجية (إدارة التنافسية–إدارة المعرفة–إدارة المخاط،الإسكندرية،2007.

الملتقيات:

28.كربالي بغداد، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، – 22 مـاي 2002 – البليدة، الجزائر؛

29.محمد الطيب ،التنافسية و مؤشرات قياسها المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مداخلة جامعة الدول العربية، مصر، 2005.

المواقع الالكترونية:

30.البنك الدولي، البيانات، تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)، من الموقع الالكتروني بتاريخ 2018/04/20

31. اعتمادا على بيانات البنك الدولي، والبنك المركزي الجزائري؛

32. أسعار المساواة للاستيراد عند باب المزرعة: Farm gate Import Parity Prices؛

33.Food and Agriculture Organization of the United Nations, Statistics Division, From the website on 20/04/2016

34.البنك الدولي، البيانات، تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)، من الموقع الالكتروني بتاريخ 2018/04/20

35.اعتمادا على بيانات البنك الدولي، والبنك المركزي الجزائري.بتاريخ :2018/04/20

المراجع بالغة الأجنبية:

36. International Energy Agency, energy prices and taxes, France, 2013.

37Food and Agriculture Organization of the United Nations, Statistics Division, From the website on 20/04/2016

38. D Kanaka -THE POLICY ANALYSIS MATRIX OF RICE CULTIVATION IN INDIA 2013؛

39. La compétence au cœur du succès de votre enterprise, edition d'organisation, Paris 2000؛

40. Debonneuil Michelle et Fontange Lionel, "Compétitivité", conseil d’analyse économique, Paris,2003؛

41. Gimia-Virginia Bujancă, Simona-Roxana Ulma, n, The Impact of the Economic Freedom on National Competitiveness in the Main Economic Power Centre's in the World , Economics and Finance ,Volume 20 / 2015.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان تدخل ضمن: استكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي –مالية وتجارة دولية.

"التحليل الاقتصادي لإنتاج الفول السوداني(الكاوكاو) بمنطقة وادي سُوف"

الباحثين: بها عبد الجبار– تريكـــي علي– خلايفة محمد لمين

أخي الفلاح :

إن الغرض من هذا البحث هو التحليل الاقتصادي لعمليات إنتاج **الفول السوداني (الكاوكاو)** بمنطقة وادي سوف ،وهدفنا هو الوصول إلى نتائج نأمل من خلالها أن تكون في صالح الفلاحة و الزراعة على العموم بمنطقتنا.

لذلك نرجو أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة من اجل تحقيق الهدف و الحصول على نتائج دقيقة،كما نعلمكم انه لا حاجة لذكر الاسم وشكرا للجميع على تعاونهم معنا.

I. بيانات عامة:

1. عمر المزارع (سنة):

أقل من 30		40–31		50–41		أكثر من 50	

2. المهنة الرئيسية للمزارع:

زراعة		زراعة وظيفة		زراعة تجارة		زراعة تربية مواشي	

3. المستوى التعليمي للمزارع:

ابتدائي أو أقل		متوسط		ثانوي		جامعي	

4. عدد أفراد الأسرة:

أقل من 5		6–5		8–7		9 وأكثر	

5. عدد سنوات العمل في الزراعة:

أقل من 5		10–6		15–11		16 فأكثر	

II. بيانات حول زراعة الفول السوداني(الكاوكاو)

6. مساحة الأرض الزراعية (هكتار):

.....

7. نوع حيازة الأرض:

ملك		إيجار		ورث		مشاركة	

8. قيمة إيجار الأرض للهكتار (دج):

.....

9. كمية بذور الفول السوداني(الكاوكاو) المزروعة في كل هكتار(قنطار):

.....

10. سعر بذور الفول السوداني(الكاوكاو) المزروعة في كل هكتار(دج):

.....

11. طريقة جني الفول السوداني(الكاوكاو):

اليد	.....	الآلة	.....

12. كمية وقيمة السماد الطبيعي المستخدم في الهكتار:

كمية (كغ)	.....	قيمة(دج)	.....

13. كمية وقيمة السماد الكيماوي المستخدم في الهكتار:

كمية (كغ)	.....	قيمة(دج)	.....

14. كمية إنتاج الهكتار من الفول السوداني(الكاوكاو) (قنطار):

.....

15. معدل سعر بيع الكيلوغرام من الفول السوداني(الكاوكاو) (دج):

.....

16. وسيلة السقي المستخدمة:

المحور		التقطير		الغمر		أخرى(حددها)	.....

17. تكلفة وسيلة السقي المستخدمة (دج):

.....

18. تكلفة مضخة السقي (دج)

.....

19. تكلفة أنابيب وقنوات السقي (دج)

.....

20. تكلفة البئر وخزان الماء (دج)

البئر	.....	الخزان	.....

21. كلفة الكهرباء الموسمية (دج):

.....

22. تستعين بالمرشد الزراعي:

نعم		لا	

23. إذا كانت الإجابة " نعم " قيمة الخدمات الإرشادية (دج):

.....

24. تؤمن على محصول الفول السوداني(الكوكاو):

نعم		لا	

25. إذا كانت الإجابة " نعم " قيمة التأمين الموسمي(دج):

.....

26. قيمة الأدوية، المبيدات والمخصبات المستخدمة في الهكتار(دج):

.....

27. تكلفة "الجريد" ومستلزمات مصدات الرياح في الموسم (دج):

.....

بيانات حول تكاليف العمل الإنتاجية:

	عمل بشري			عمل آلي	
	عدد العمال	أيام العمل	أجرة اليوم للعامل	ساعات التشغيل	أجرة الساعة
وضع الجريد ومصدات الرياح					
تحضير وتهيئة الأرض					
حرث الأرض					
بذر(زراعة)					
تسميد (وضع السماد الكيميائي)					
وضع السماد الطبيعي (الغبار)					
سقي					
عزق، تحمير					
معالجة ووقاية					
إزالة الأعشاب الضارة					
جني (حصاد)					
نقل وتفريغ					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

استمارة استبيان تدخل ضمن: استكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي –مالية وتجارة دولية.

"التحليل الاقتصادي لإنتاج البطاطا بمنطقة وادي سُوف"

الباحثين: بها عبد الجبار– تريكـــي علي– خلايفة محمد لمين

أخي الفلاح :

إن الغرض من هذا البحث هو التحليل الاقتصادي لعمليات إنتاج **البطاطا** بمنطقة وادي سوف ،وهدفنا هو الوصول إلى نتائج نأمل من خلالها أن تكون في صالح الفلاحة و الزراعة على العموم بمنطقتنا.

لذلك نرجو أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة من اجل تحقيق الهدف و الحصول على نتائج دقيقة،كما نعلمكم انه لا حاجة لذكر الاسم وشكرا للجميع على تعاونهم معنا.

بيانات عامة:

1.عمر المزارع (سنة):

أقل من 30		40–31		50–41		أكثر من 50	

2.المهنة الرئيسية للمزارع:

زراعة		زراعة وظيفة		زراعة تجارة		زراعة تربية مواشي	

3.المستوى التعليمي للمزارع:

ابتدائي أو أقل		متوسط		ثانوي		جامعي	

4.عدد أفراد الأسرة:

أقل من 5		6–5		8–7		9 وأكثر	

5.عدد سنوات العمل في الزراعة:

أقل من 5		10–6		15–11		16 فأكثر	

I. بيانات حول زراعة البطاطا

6.مساحة الأرض الزراعية (هكتار):

.....

7.نوع حيازة الأرض:

ملك		إيجار		ورث		مشاركة	

8.قيمة إيجار الأرض للهكتار (دج):

.....

9.كمية بذور البطاطا المزروعة في كل هكتار(قنطار):

.....

10.سعر بذور البطاطا المزروعة في كل هكتار(دج):

.....

11.طريقة جني الفول البطاطا:

اليد	.....	الآلة	.....

12.كمية وقيمة السماد الطبيعي المستخدم في الهكتار:

كمية (كغ)	.....	قيمة(دج)	.....

13.كمية وقيمة السماد الكيماوي المستخدم في الهكتار:

كمية (كغ)	.....	قيمة(دج)	.....

14.كمية إنتاج الهكتار من البطاطا (قنطار):

.....

15.معدل سعر بيع الكيلوغرام من البطاطا (دج):

.....

16.وسيلة السقي المستخدمة:

المحور		التقطير		الغمر		أخرى(حددها)	.....

17.تكلفة وسيلة السقي المستخدمة (دج):

.....

18.تكلفة مضخة السقي (دج)

.....

19.تكلفة أنابيب وقنوات السقي (دج)

.....

20.تكلفة البئر وخزان الماء (دج)

البئر	.....	الخزان	.....

21.كلفة الكهرباء الموسمية (دج):

.....

22.تستعين بالمرشد الزراعي:

نعم		لا	

23.إذا كانت الإجابة " نعم " قيمة الخدمات الإرشادية (دج):

.....

24.تؤمن على محصول البطاطا:

نعم		لا	

25.إذا كانت الإجابة " نعم " قيمة التأمين الموسمي(دج):

.....

26.قيمة الأدوية، المبيدات والمخصبات المستخدمة في الهكتار(دج):

.....

27.تكلفة "الجريد" ومستلزمات مصدات الرياح في الموسم (دج):

.....

II. بيانات حول تكاليف العمل الإنتاجية:

	عمل بشري			عمل آلي	
	عدد العمال	أيام العمل	أجرة اليوم للعامل	ساعات التشغيل	أجرة الساعة
وضع الجريد ومصدات الرياح					
تحضير وتهيئة الأرض					
حرث الأرض					
بذر(زراعة)					
تسميد (وضع السماد الكيميائي)					
وضع السماد الطبيعي (الغبار)					
سقي					
عزق، تحمير					
معالجة ووقاية					
إزالة الأعشاب الضارة					
جني (حصاد)					
نقل وتفريغ					